الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي:...../2021
رقم التسجيل 043083785

بعنوان:

موقف المحامين الفرنسيين من الثورة الجزائرية
جاك فيرجيس أنموذجا (1925م-2013م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص : تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
– ماضوي نعيمة

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة	الصفة
سرحان حليم	أستاذ محاضر "أ"	المسيلة	رئيسا
تاحي اسماعيل	أستاذ محاضر "أ"	المسيلة	مشرفا ومقررا
بومولة نبيل	أستاذ محاضر "أ"	المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية:2020-2021

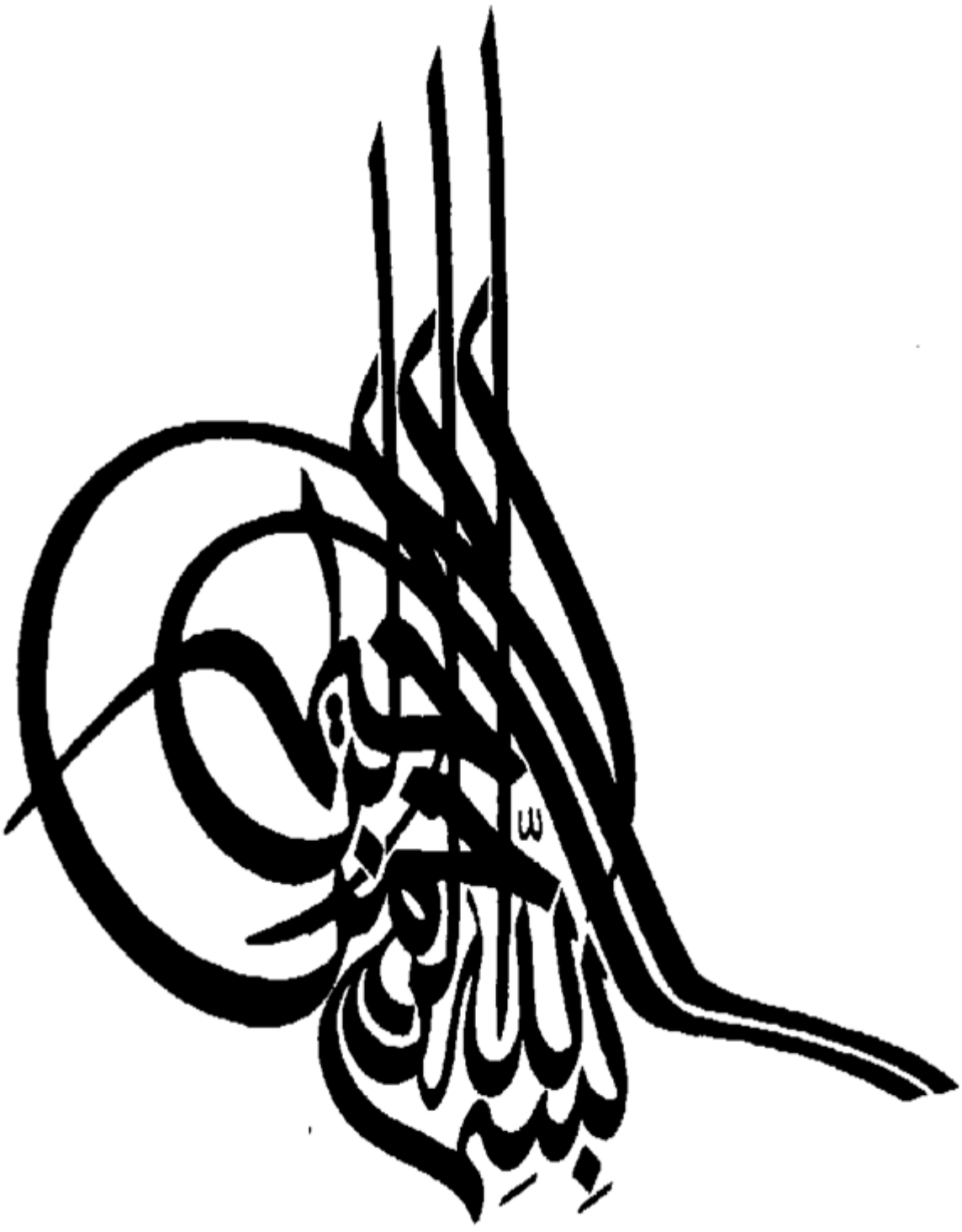

إهداء

إلى من فارق جسده دنياي، وغرست روحه في صميم قلبي "أبي الغالي"رحمة الله عليه.

إلى من علمتني الصبر والقناعة، ودفعت بي إلى درب العلم "أمي" حفظها الله.

إلى رفيق الدرب، إلى السند الذي دعمني طوال مشواري، إلى سر قوتي وإصراري، إلى من كلما تمكن الضعف واليأس مني كان الطمأنينة والأمان والشجاعة لي، إلى نصفي الثاني..زوجي رشيد.

إلى: قرة عيني ابنتاي"ماريا" و"جوري".

إلى: أخواي فارس وطارق .

إلى أخواتي رفيقة،دلال،إيمان،مروة.

إلى زميلات العمل خاصة "سمراء" و"زهرة".

إلى زميلات الدراسة سميحة،إكرام،أميرة،سعاد،سهام،أمينة.

إلى تلميذتي الدكتورة سارة.

إلى من ذكرهم القلب ونسيهم القلم .

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه،و نصلي ونسلم على سيد الخلق محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

ثم أمّا بعد:

إلى كل من علمنا...ومن أزال غيمة جهل مررنا بها...برياح العلم الطيبة...

و لكل من أعاد رسم ملامحنا ...و تصحيح عثراتنا...

إلى الأستاذ الفاضل المشرف على هذا البحث "**تاحي اسماعيل**" الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة،كل الثناء والشكر الجميل لك.

إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة المسيلة.

إلى كل الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم طوال مشواري الدراسي.

إلى المتواضعين في هذه الحياة.

قائمة الاختصارات

:

تر: ترجمة.

تص: تصدير.

تع: تعريب.

تق: تقديم.

ج: جزء.

د ط: دون طبعة.

د ت: دون تاريخ

ع: عدد.

ص: صفحة.

موفم: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

Anep : Agence nationale editions et de publication.

FLN : Front de Libération nationale.

MTLD : Mouvement pour le triomphe des libertés

démocratique.

P : page

MNA : Mouvement National Algerien.

PCF : Parti communiste Français.

SFIO : La Section Française de l'internationale ouvrière.

مقدمة

1.التعريف بالموضوع:

إذا كانت الثورة الجزائرية بانتصاراتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية قد شكلت إحدى النماذج الرائدة لدى شعوب المستعمرات في مناهضة الإستعمار واسترجاع حقوق الشعب المغتصبة، فإنها كانت مصدر إلهام للكثير من العسكريين والسياسيين في العالم، فالثورة الجزائرية التي فجرها الجزائريون بإمكانيات متواضعة كانت قد اكتسبت مع الوقت دعما ومساندة داخلية وخارجية، وحجتها في ذلك أنها قضية عادلة تهدف إلى تحرير الإنسان الجزائري واسترجاع الأرض، التي كانت تحت قبضة المستوطنين والإدارة الفرنسية لمدة تجاوزت القرن، وكان الشعب الجزائري وهو يخوض هذه التجربة الثورية المريرة قد حاول توظيف كل الطاقات منها: المواجهة العسكرية مع الجيش الفرنسي بحرب عصابات استنزفت المجهود الحربي الفرنسي، إضافة إلى تعبئة كل أطياف الشعب الجزائري خلف هذه الثورة وقادتها، ولم تكتف بذلك فقط بل راحت تبحث عن وسائل إضافية للتعريف بقضيتها العادلة، وفضح أساليب وممارسات الإستعمار الفرنسي في الجزائر، فكانت جريدة المقاومة "المجاهد" تنقل يوميات الجزائر الجريحة، ومن أجل إسماع صوت الثورة للرأي العام العالمي انتهجت دبلوماسية حاولت من خلالها البحث عن مواقف التأييد والمساندة لدى الدول والحكومات وحتى الشخصيات، من صحفيين وأكاديميين ومفكرين وحتى محامين.

وإذا كانت فرنسا بترسانتها العسكرية والإعلامية قد حاولت كتم صوت الثورة والتعتيم عليها، والتظاهر بشعارات الجمهورية وحقوق الإنسان، ظنا منها أن ذلك سيكون كافيا لتغطية ممارساتها وتعدياتها في يوميات الجزائر الجريحة، ومن بين القضايا التي حاولت فرنسا التعتيم عليها هي قضايا الإبادة والتهجير والتعذيب، بمعنى آخر ما يعانيه جزء كبير من الجزائريين داخل المعتقلات والسجون الفرنسية، حيث عملت قيادة الثورة على محاولة إيصال معاناة هؤلاء إلى الرأي العام العالمي، ووجدت الثورة في الشخصيات السياسية والصحفية والأكاديمية سبيلا لذلك، وكان من أبرز فئة المثقفين المساندين للثورة:

فئة المحامين، الذين لم يَقِل دورهم عن باقي الفئات، هذا إن لم نقل أن دورهم كان جوهريا في نقل يوميات المعتقلين داخل السجون الفرنسية، والدفاع عن هؤلاء المظلومين أمام القضاء الفرنسي الظالم.

في هذا السياق يأتي موضوعنا الموسوم بـــ: موقف المحامين الفرنسيين من الثورة الجزائرية، جاك فيرجيس أنموذجا1925-2013.

2. أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من العوامل دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع كعنوان لمذكرة الماستر:

أ. عوامل موضوعية:

أولا: إعتقادنا أن معظم الدراسات تذهب إلى الجانب السياسي والعسكري وجوانب أخرى، فلذلك اخترنا فئة المحامين كونها موضوع جدير بالدراسة والبحث.

ثانيا: إبراز دور النخبة المثقفة خصوصا المحامين، وتحديدا شخصية فيرجيس.

ثالثا: أن هذه الشخصية حديثة العهد بالوفاة ولازالت تثير الكثير من التساؤلات.

رابعا: محاولة إبراز دور مهنة المحاماة في نصرة القضية الجزائرية، ومشاركتها في تحقيق الإستقلال.

ب. عوامل ذاتية:

- رغبتي الشخصية في البحث والتعرف على الشخصيات الفرنسية المثقفة، التي ساهمت في الدفاع عن القضية الجزائرية والجزائريين.
- التشجيع الذي وجدته لدى الأستاذ المشرف للخوض في مثل هذه المواضيع.
- محاولة توفير مرجع لدراسات مستقبلية.

3. حدود الدراسة:

تندرج فترة دراستنا بين تاريخين معلميين: التاريخ الأول 1925 وهو تاريخ ميلاد المحامي فيرجيس، أما التاريخ الثاني فهو 2013 تاريخ وفاته، وبين التاريخين الكثير من الأحداث منها: سنوات الثورة الجزائرية.

4. طرح الإشكالية:

تمحورت إشكالية موضوعنا حول إبراز شخصية جاك فيرجيس كنموذج من الشخصيات الفرنسية المتميزة والمنفردة في عالم المحاماة والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، وذلك بالبحث عن ملابسات هذه الشخصية وعن خلفياتها، ودوافعها لانتهاج هذه المواقف المتميزة، وتندرج تحت هذه الإشكالية المحورية أسئلة فرعية منها:

- ماهي الظروف التي وُلد فيها المحامي فيرجيس ؟ وماهي العوامل التي دفعته إلى الإنخراط في الدفاع عن الثورة الجزائرية؟.
- إلى أي مدى ساهم فيرجيس في نقل معاناة السجناء؟.
- كيف شكلت جميلة بوحيرد نقطة تحول في مسيرة نضال الرجل؟ وما مكانة فيرجيس ضمن الشخصيات الفرنسية المساندة للثورة؟.
- ما موقف المحامين الفرنسيين من الثورة الجزائرية ومن سياسة بلدهم بالجزائر؟. وما موقف فرنسا من المحامين الفرنسيين المدعمين للقضية الجزائرية؟.

5. المنهج المتبع في الدراسة:

إن دراسة موضوع موقف المحامين الفرنسيين من الثورة الجزائرية –جاك فيرجيس أنموذجا– دفعنا إلى الإلتزام بالمنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على وصف الأحداث وبعض المواقف ثم تحليلها وشرحها، إضافة إلى المنهج المقارن الذي وظفناه لمعرفة موقع وموقف المثقفين الفرنسيين من الثورة.

6.خطة البحث:

سمحت المادة العلمية التي تمكنا من الحصول عليها بتقسيم موضوعنا إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

تناولنا في المقدمة: التعريف بالموضوع، أسباب الإختيار، حدود الدراسة، الإشكالية، المنهج المتبع، وأهم المصادر والمراجع، وصعوبات البحث.

الفصل التمهيدي: الثورة الجزائرية محليا وصداها العالمي وتناولنا فيه: إنطلاق الثورة الجزائرية وموقف الرأي العام الفرنسي منها وفق ثلاث مباحث:

المبحث الأول: وتمحور حول التحضيرات التي سبقت الثورة التحريرية.

المبحث الثاني: وتطرقنا من خلاله إلى انطلاقة الثورة والإجراءات التي تبنتها جبهة التحرير الوطني لإنجاحها.

المبحث الثالث: وتمحور حول موقف الرأي العام الفرنسي من حكومة وأحزاب اليسار وكذا الفئة المثقفة من الثورة الجزائرية.

الفصل الأول: المحامون الفرنسيون والثورة الجزائرية.

وتطرقنا فيه إلى أهمية المحاماة خلال الثورة الجزائرية، وكذا موقف المحامين الفرنسيين من القضية الجزائرية ودورهم في الدفاع عنها وفق أربع مباحث:

المبحث الأول: درسنا فيه أهمية المحاماة.

المبحث الثاني: وتعرفنا من خلاله على موقف المحامين الفرنسيين من القضية الجزائرية.

أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله إلى دور المحامين الفرنسيين في الدفاع عن شبكة جونسون باعتبارها إحدى وسائل مساندة الثورة الجزائرية.

الفصل الثاني: وتمحور حول مواقف فيرجيس والتحديات التي واجهته في سبيل دعمه للثورة الجزائرية وفق أربع مباحث:

المبحث الأول: وتعرفنا من خلاله على السيرة الذاتية لجاك فيرجيس، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى دور فيرجيس في الدفاع عن القضية الجزائرية، وتعرفنا من خلال المبحث الثالث على دفاعه عن جميلة بوحيرد، وفي المبحث الرابع تطرقنا إلى صدى مواقف فيرجيس والتحديات التي واجهته في الوسط الفرنسي.

وأنهينا الموضوع بخاتمة رصدنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، وأضفنا ملاحق توضيحية لموضوعنا، إضافة إلى فهرس وبيبيوغرافيا.

- مصادر ومراجع البحث.

إعتمدنا على العديد من المصادر والمراجع، ففيما يخص المصادر فقد اعتمدنا على:

- كتاب الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962 لعلي هارون.
- وكتاب دفاعا عن جميلة بطلة العرب في الجزائر للصحفي جورج آرنو وجاك فيرجيس.

أما المراجع فقد اعتمدنا على:

- كتاب جرائم فرنسا بالجزائر لسعدي بزيان.
- وكتاب المختصر في تاريخ الثورة التحريرية 1954-1962 لزهير إحدادن.

- صعوبات البحث:

كغيره من البحوث العلمية، واجهتنا خلال إنجاز هذا العمل مجموعة من الصعوبات أهمها:

- ضيق الفترة المخصصة لإنجاز هذه الدراسة.
- الظرف الاستثنائي في ظل جائحة كورونا.
- قلة المعلومات حول بعض شخصيات الدراسة.

وجود إلتزامات خارج نطاق الدراسة (العائلة والعمل)، حالت دون تفرغي للموضوع.

الفصل التمهيدي:

الثورة الجزائرية محليا وصداها العالمي

المبحث الأول: التحضير للثورة.

المبحث الثاني: انطلاق الثورة.

المبحث الثالث: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة.

قبل الدخول في صلب موضوعنا المتمثل في دور المحامي فيرجيس في الثورة الجزائرية، خليق بنا أن نتطرق في هذا الفصل التمهيدي للحديث عن اندلاع الثورة التحريرية والمواقف المختلفة منها، سواء تعلق الأمر بالمواقف الرسمية ممثلة في الحكومة الفرنسية، أو مواقف الأحزاب خاصة التي وجدنا في نشاطها تعاطفا مع القضية الجزائرية ونقصد بذلك اليسار، دون أن ننسى موقف الرأي العام الفرنسي.

والحق أن الحركة الوطنية الجزائرية قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فكان إعلان الثورة هو المخرج الوحيد وذلك من خلال توجه العناصر الثورية إلى العمل المسلح، خاصة في ظل الظروف الدولية والإقليمية والمحلية المناسبة، حيث تشكل هذا الإتجاه من مجموعة من الشباب المتحمس والواعي بخيار الكفاح المسلح، ويُعتبرون النواة الأولى للمنظمة السرية أمثال حسين آيت أحمد- ديدوش مراد-أحمد بن بلة -محمد بوضياف -العربي بن المهيدي، والذين كانوا يؤمنون بأن استمرارية الأزمة معناه الحكم على مستقبل الشعب الجزائري ومصيره، لذلك كان اعتماد العمل المسلح كوسيلة لتحقيق الحرية والإستقلال والتخلص من قوانين الجور والظلم التي فرضها الإستعمار[1].

المبحث الأول: التحضير للثورة

بحلول سنة 1954 وصلت الجزائر إلى طريق مسدود، فالأوضاع العامة متردية نتيجة السياسة الإستعمارية التي أثّرت سلبا على الحياة الإجتماعية والإقتصادية[2]، أما الجانب السياسي فكان الشيئ الأبرز هو حالة الجمود واليأس السياسي الذي وصلت إليه الحركة الوطنية، خصوصا إتجاهها الوطني ممثلا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية

[1] أحمد منغور،موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية1954-1962،دط، دار التنوير، الجزائـــر، 2013،ص 55.

[2] جمال قنان،قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ،د ط ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،للجزائر 1994،ص 209.

وجناحها الثوري السري المسلح –المنظمة الخاصة–، الذي أُكتشف وحُل من طرف السلطات الفرنسية في بداية الخمسينات.

و للخروج من هذه الأزمة كان لابد من التفكير في قرار شجاع يستطيع أن يجمع مختلف تيارات حركة الإنتصار هذا من جهة، ومن جهة أخرى التعجيل بتفجير الثورة كحل وحيد قادر على تحقيق ذلك.

وفي ظل هذه الظروف الإستثنائية ظهرت مجموعة من المناضلين الثوريين خرجوا من صفوف حركة الإنتصار، ومن بقايا المنظمة الخاصة ليتكلل هذا الخروج بتأسيس **اللجنة الثورية للوحدة والعمل**[1]*، فتم الإتصال بين أعضائها واتفقوا أن يجتمعوا بالعاصمة في 25 جوان 1954، وسمي هذا الاجتماع التاريخي باجتماع لجنة الإثنين والعشرين، نوقش فيه قرار إعلان الثورة وطريقة ذلك والأهداف الرامية من وراء ذلك [2]، حيث خرج الإجتماع بمجموعة من النقاط أهمها:

- **أولا** : بعث التربية العسكرية وفق التنظيم الذي عملت به المنظمة الخاصة.
- **ثانيا** : جمع قدماء أعضاء المنظمة الخاصة ووضعهم في التنظيم.
- **ثالثا:** تأسيس لجنة الستة التي تكونت من: محمد بوضياف– مصطفى بن بولعيد – العربي بن المهيدي – ديدوش مراد– رابح بيطاط– كريم بلقاسم.
- رابعا: تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق :
  - المنطقة الأولى: أوراس النمامشة.
  - المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني.

---

[1] * اللجنة الثورية للوحدة والعمل:تأسست في 23أكتوبر1954من طرف مناضلين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية،كان الهدف من تأسيسها محاولة الإصلاح بين المصاليين والمركزيين وكذا التحضير للثورة المسلحة، انظر: محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956–1962، د ط،دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2009،ص 56 .

[2] زبيحة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني–جذور الأزمة–، دط، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر،2009،ص 79.

-المنطقة الثالثة : القبائل.

- المنطقة الرابعة : الجزائر العاصمة.

- المنطقة الخامسة: وهران[1].

ثم عُقد اجتماع آخر بين أعضاء لجنة الستة في أكتوبر 1954، وتقرر فيه تعيين محمد بوضياف منسقا بين الولايات، وتعيين باقي أعضاء اللجنة على رأس كل منطقة كما يلي:

- مصطفى بن بولعيد قائدا للمنطقة الأولى وشيهاني البشير نائبا له.

- ديدوش مراد قائدا للمنطقة الثانية وزيغود يوسف نائبا له.

- كريم بلقاسم قائدا للمنطقة الثالثة وعمار أوعمران نائبا له.

- رابح بيطاط قائدا للمنطقة الرابعة وسويداني بوجمعة نائبا له.

- العربي بن المهيدي قائدا للمنطقة الخامسة وعبد الحفيظ بوصوف نائبا له.

و تم تحديد يوم الإثنين 1954/11/01 لانطلاق الثورة التحريرية[2]، حيث يصادف عيد المسيحيين فهو يمثل يوم عطلة بالنسبة للجنود الفرنسيين، وقد تم الاتفاق على انطلاق الثورة على الساعة الصفر في جميع المناطق، وتم إصدار بيان موجه للرأي العام الجزائري والعالمي يحدد أهدافها ويعلن عن ميلاد جبهة التحرير الوطني والمتمثل في البيان التاريخي بيان أول نوفمبر، الذي يعتبر أول وثيقة تاريخية رسمية للثورة التحريرية.

المبحث الثاني: انطلاق الثورة الجزائرية:

إندلعت الثورة في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954على الساعة الصفر مثلما تم الإتفاق عليه، حيث قام المناضلون بشن نحو 30 هجوما على أكثر من 30 نقطة فرنسية في

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق،ص 62.

[2] – زهير إحدادن،المختصر في تاريخ الثورة التحريرية 1954-1962،ط1،مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع ،الجزائر،2007،ص 11.

مختلف أنحاء الجزائر[1]، وقد عرفت الإنطلاقة نشاطا كبيرا خاصة في منطقة الأوراس والتي كانت تحت قيادة مصطفى بن بولعيد.

و نعتقد أن تفجير الثورة من هذه المنطقة أي الأوراس كان كرد فعل على السلطات الفرنسية، التي وجهت ضربة قاضية للمنظمة الخاصة وفي هذه المنطقة بالذات من سنة 1950، ليقع معظم مناضلي هذا الفصيل الثوري في يد السلطات الفرنسية أي بين السجن والمطاردة ، إلا أنه ومن حسن الحظ أن سلاح المنظمة الخاصة كان قد دُفن بالمنطقة.

وفي نفس الوقت أعلن قادة الثورة من القاهرة عن بدأ النضال الثوري للشعب الجزائري، وتم توزيع البيان الذي أعلن على الولادة الرسمية لجبهة التحرير الوطني والتي خلفت اللجنة الثورية للوحدة والعمل، قصد التعريف بالثورة الجزائرية وكذا أسباب اندلاعها والهدف منها، كما عرضت جبهة التحرير الوطني في هذا البيان على الحكومة الفرنسية أن تتفاوض معها إذا كانت تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي الاخير طلبت يد العون والدعم من الشعب الجزائري لصالح الثورة[2]، وتسخير كل الطاقات المتوفرة لخوض حرب التحرير.

المبحث الثالث: موقف الرأي العام الفرنسي:

1- الحكومة الفرنسية:

بانطلاق الرصاصة الأولى في الجزائر ليلة عيد القديسين أُصيب المستعمر الفرنسي بالذعر، حيث أصابت العمليات العسكرية قلب المستعمر الذي كان متمسكا بالجزائر ومستبعدا فكرة تحررها، حيث كانت انطلاقتها صدمة كبيرة هزت أركانه وأعلنت بداية عصر جديد ، ورغم أن الحكومة الفرنسية لم تستطع تجاهل الأحداث بالجزائر إلا أنها حاولت التقليل من أهميتها وإظهار الصرامة بشأن الجزائر، حيث صرح

---

[1]- زيبحة زيدان المحامي، مرجع سابق، ص 80.

[2] شارل روبير أجيرون،تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى عصفور، ط1،منشورات عويدات،بيروت .باريس1982،ص 161.

وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميترا*[1] (Mitterand François) مباشرة بعد اندلاع الثورة[2]: " **الجزائر هي فرنسا ...أنا لست مع المفاوضات مع الأعداء، الطريقة الوحيدة هي الحرب**".

كما أصدر رئيس الحكومة الفرنسية السيد مانديس فرانس* (Pierre France Mendes) تصريحا جاء فيه:" هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم لكن الشعب لم يتبعهم، وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف، وأعددنا وجندنا جميع الإمكانيات حتى تتغلب قوة الأمة...إن الجزائر هي فرنسا ومن الفلاندر حتى الكونغو، وليس هناك إلا قانون واحد وأمة واحدة وبرلمان واحد هذا هو الدستور، وهذه إرادتنا ولا يحق لأحد أن يشك فيها وسنواصل اتخاذ الإجراءات الصارمة، وذلك أنه من غير المعقول ولا المقبول أن يثور مواطن على وطنه..."[3].

وبالعودة إلى التصريحين السابقين، يبدو جليا موقف فرنسا الإستعمارية من اندلاع الثورة وهو موقف صريح متمثل في استحالة التفكير أو التراجع عن فكرة الجزائر

---

[1]* فرانسوا ميترا : ولد في 1916/10/26: في جازناك جنوب غربي فرنسا، زعيم الحزب الإشتراكي، خدم في الجيش أثناء الحرب العالمية الثانية،شغل عدة مناصب وزارية منها وزارة المحاربين =القدامى،تولى رئاسة فرنسا في ولايتين متتابعتين 1981-1995،توفي في 8جانفي 1996بفرنسا، ينظر إلى شبكة الانترنيت على الموقع: www.aljazeera.net 9مارس 2021 على الساعة 18.34.

[2]يزيد بوهناف ،مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية، وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2013-2014،ص21.

*بيار منديس فرانس(Piere Mendes France) ولد في 11مارس 1907بباريس،انتمى إلى الحزب الراديكالي، درس الحقوق وأصبح محاميا وعمره لا يتجاوز 21 سنة،شغل مناصب عديدة منها وزير للاقتصاد الوطني في الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في سبتمبر 1944،عين رئيسا للحكومة في 18-06-1954، التي سقطت في 05-02-1955، توفي 18-10-1982.يُنظر إلى شبكة الأنترنيت على الموقع: www.Mendes France.Fr 09 مارس 2021 على الساعة 20:37.

[3]سهام بن غليمة ،الحرب النفسية في الثورة التحريرية مابين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان،2016-2017، ص 53.

فرنسية، واستحالة التفاوض مع من تصفهم فرنسا بالعصاة وقطاع الطرق، وأنه لا مستقبل للجزائر المستعمرة إلا في ظل الوطن الأم فرنسا.

وأكّد منديس فرانس استنكاره للثورة في خطاب آخر له نقلته وكالات الأنباء العالمية التي بدأت تنقل يوميات الثورة التحريرية ، حيث ألقى بهذه المناسبة خطابا بالبرلمان الفرنسي جاء فيه: " كان الجو هادئا والشر جاء فجأة من إذاعتي بوداباست والقاهرة، وهذا الوضع أثار قلقا دائما لنا...فمن هذين العالمين أيضا يَفِد المهرِّجون والمشاغبون، ومنهما أيضا تتسرب الأسلحة التي بها تجد الحرب الكلامية امتدادها في الحرب الدموية"[1].

وقد ألقت السلطات الفرنسية بالمسؤولية على من وصفتهم بالأيادي الخارجية وذلك في إشارة لمصر، حيث ربطت علاقتها المباشرة بمدبري هذه المؤامرة التي نفذتها المجموعات الإرهابية بالجزائر حسب التعبير الفرنسي، وهذا ما أكده رئيس الحكومة مرة أخرى منديس فرانس بتاريخ 12-11-1954 الإتهامات الصريحة الموجهة ضد مصر، وطلب منها الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين مقابل إعانة هامة، ومُلوِحا في الأخير بإمكانية اتخاذ إجراءات ضدها وأن فرنسا على المستوى التقني تواصل مساعداتها لمصر، حيث قامت بإرسال رجال أعمال فرنسيين لدراسة إمكانية توظيف رؤوس الأموال لتشييد سد أسوان، وأن الوقت قد حان لكي تتحمل الحكومة المصرية مسؤولياتها[2].

أما عن الإجراءات الميدانية تجاه مناضلي وقادة الثورة، فقد لجأت الحكومة الفرنسية لحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، وشنت حملة إعتقالات واسعة

لأعضائها بالجزائر وفرنسا باعتبارها هي من خلف هذه الأحداث، حيث قامت

---

[1] الطيب العلوي،مظاهر المقاومة الجزائرية1830-1954،ط3،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2000، ص252.

[2] محمد حربي،الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عياد وصالح المثلولي،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر،2006،ص 55.

بإيقاف مولاي مرباح الأمين العام للحركة المصالية*[1].

و يمكن القول أنه باندلاع العمل المسلح فقدت فرنسا التركيز، وأصبحت تلقي التهم على أطراف خارجية تتهمها بأنها العقل المدبر لهذه الأحداث، وأن وقف هذه الأطراف عن الدعم يعني النجاح في إخماد الثورة في أيامها الأولى.

2-أحزاب اليسار الفرنسية:

2-1-الحزب الشيوعي الفرنسي: (PCF)

رغم أن مواقف هذا الحزب إزاء الحركات التحررية في السنوات السابقة للثورة الجزائرية كانت مساندة وداعمة لها، غير أن هذا الموقف بدأ يتلاشى ويتوقف عن تأييد القضية الجزائرية، حيث كان متمسكا بفكرة بقاء الجزائر فرنسية ومؤيدا لمسعى الحكومات الفرنسية بالجزائر[2] ومعارضته المطلقة لإستقلال الجزائر، وهذا حسب المقال الذي نشره **ليون فيكس** أحد قادة الحزب في مجلة دفاتر الشيوعية حيث قال:" إن استقلال الجزائر ليس مرغوبا فيه ولا مُحتم، ويُقدّم كحل خاطئ...كما أن الشيوعيين لا يساندون مطالب الحركة الوطنية الجزائرية في الوقت الحالي، لأن هذه المطالب لا تخدم الجزائر ولا فرنسا"[3].

وباندلاع ثورة نوفمبر 1954 لم يستطع هذا الحزب أن يحسم موقفه بوضوح من حرب الجزائر، بسبب ضغط المعمرين ممثلين في الأقدام السوداء ومعارضة العسكريين الفرنسيين[4]، واستمر الموقف السلبي للحزب اتجاه القضية الجزائرية وأصر على ربط

---

[1] محمد العربي الزبيري ،الثورة الجزائرية في عامها الأول،ط2،دار الحكمة ، الجزائر،2014،ص89.

*في ديسمبر 1954 أسس مصالي الحاج حزبا جديدا سماه الحركة الوطنية (MNA) كفصيل سياسي موازٍ لجبهة التحرير الوطني (FLN) .

[2] أحمد منغور، مرجع سابق،ص34.

[3] رشيد زبير،مواقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،ع9،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، 2013،ص 145.

[4] عبدالله منقلاتي،المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية -فرنسيس جونسون نموذجا، مجلة المصادر،ع 21،قسم التاريخ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2010،ص 230.

الجزائر بفرنسا على الرغم من إيديولوجيته ونضاله ضد الاستعمار، حيث شنت صحيفة لومانيتي (L'hummanitté) في نهاية 1954 هجوما لاذعا على الثورة الجزائرية وقيادتها بالقول:" هم جماعة إرهابية وليس لديهم أي سند شعبي وهم على وشك الفشل"[1].

كما ساهم الحزب في تشجيع سياسة القمع والقوة ضد الثورة، وذلك بموافقته على قانون السلطات الخاصة في 12-03-1956 بعد تصويت معظم نوابه لصالحه، ثم عاد ليناقض نفسه في مواقفه من القضية الجزائرية بسبب ظهور معارضة داخلية رفضت انحراف قيادة الحزب عن إيديولوجيته[2]، حيث حدثت القطيعة بين قيادة ومناضلي الحزب ذلك ما أدّى إلى ظهور حزب جديد هو اليسار الجديد،الذي أراد الإعتراف بشكل غير مباشر بحق الجزائر في تقرير مصيرها.

2-2- اليسار الإشتراكي:القسم الدولي الفرنسي للعمـــال (SFIO)الحـــزب الإشتراكي:

إتخذ الحزب موقفا معاديا للثورة الجزائرية منذ انطلاقها، حيث كان يدافع عن مبادئ الجزائر فرنسية من خلال التغني بالإنجازات التي حققتها الحضارة الفرنسية بالجزائر، والمطالبة بقانون خاص يمنح الجزائر نوعا من السيادة[3].

وكانت أولى ردود فعله من خلال تصريحه: "كانت العمليات العسكرية منظمة وفق خطة مشتركة، وأن الحل الوحيد هو البحث عن منفذي العمليات وتسليط عقوبات صارمة عليهم"[4].

وقد نادى الحزب بضرورة بقاء الجزائر فرنسية، ومع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية بفرنسا، غيّر الحزب لهجته اتجاه القضية الجزائرية، ووظفها كورقة سياسية

---

[1] رشيد زبير، مرجع سابق،ص145.

[2] رشيد زبير ، المرجع السابق، ص 146.

[3] أحمد منغور، مرجع سابق ،ص 151.

[4] رشيد زبير ، مرجع سابق، ص 146.

للوصول إلى السلطة من خلال تصريح **غي مولي (Guy Mollet):** " إن الحرب-حرب الجزائر-حمقاء لا نهاية لها"، وقد نجح الحزب في الانتخابات التشريعية سنة 1956 وتولى رئاسة الوزراء في 01-02-1956، غير أنه تخلى عن تصريحاته واتبع سياسة التنكيل، وهنا يمكن القول أن مسؤولية ارتكاب جرائم الحرب بالجزائر تقع على عاتق هذا الحزب وقادته أمثال: فرانسوا ميترا المشهور بتصريحاته: " إن التفاوض الوحيد مع الجزائريين هو الحرب"[1]، إضافة إلى روبيرت لاكوست والذي في عهده تم إضفاء الشرعية للتعذيب، إلى جانب الجنرال ماسو والجنرال بيجار وغيرهم من الأسماء التي ارتبطت بالإبادة والتعذيب بالجزائر.

وتجدر الإشارة إلى ظهور معارضة داخل الحزب نتيجة السياسة التي اتبعها اتجاه القضية الجزائرية، وأدى ذلك إلى حدوث انشقاق في صفوفه وانبثاق حزب جديد بالتعاون مع تيارات يسارية أخرى تمخض عنها ميلاد الحركة الموحدة لليسار الجديد[2].

2-3- اليسار المتطرف:

مواصلة لمواقف اليسار الفرنسي نستعرض في آخر هذه المواقف موقف اليسار المتطرف، والذي يصطلح على تسميته باليسار الثوري أو اليسار الراديكالي، الذي يشترك مع الأحزاب الإشتراكية في الدعوة إلى العدالة الإجتماعية والمساواة.

والحق أن هذا الفصيل وكغيره مما سبق ذكره قد عرف تذبذبا في مواقفه من الثورة الجزائرية نتيجة عدم اتفاق قادته حول فكرتي بقاء الجزائر فرنسية من جهة، وفكرة مناهضة الإستعمار الإمبريالي ومساندة الشعوب الفقيرة من جهة أخرى، ولعل ذلك ما جعل الحزب يتسم بالتغير والتناقض أحيانا في مواقفه من الثورة الجزائرية.

---

[1] سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر،دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر،2009،ص 90.

[2] زبير رشيد،مرجع سابق،ص147.

والجدير بالذكر أن هذا القسم الأخير من اليسار الفرنسي قد ضم العديد من الإتجاهات الإيديولوجية لعل أبرزها **التروتسكيين**[1]*، الذين يؤمنون بفكرة الأممية الإشتراكية.

مع الإشارة إلى أن الأحزاب اليسارية الفرنسية في مجملها قد عرفت العديد من الإنقسامات الداخلية بين أعضائها حول تأييد الثورة الجزائرية، مما جعل مناضلي هذا التيار يتنقلون من حزب لآخر خدمة وبحثا عن مؤيد لأفكارهم[2].

3-النخبة المثقفة:

بتفجير ثورة نوفمبر 1954، تباينت ردود الأفعال في أوساط المثقفين الفرنسيين اتجاهها. فالبعض منهم كان يعمل جاهدا على تجسيد فكرة الجزائر فرنسية وتدعيم المشروع الإستيطاني، حيث بذلوا ما في وسعهم من أجل تضليل الرأي العام في الداخل والخارج بتشويه الحقائق، وذلك بنشر العديد من المقالات والكتب والوثائق قصد الحفاظ على الجزائر المسلمة كجزء لا يتجزأ من جمهورية فرنسا المسيحية[3]، وقد أعلنوا عن حقيقة فلسفتهم المتمثلة في العداوة والعنصرية ضد حرية الشعب الجزائري[4] أمثال **ألبير كامو*** **(KamoAlbe rt)**، الذي رفض الإعتراف بتاريخ وشرعية وأصالة الشعب الجزائري المسلم، إذ لا يتصور أن جبهة التحرير الوطني ستقود الجزائر يوما، وقد أيّد فكرة

---

[1]* نسبة إلى المنظر السوفياتي الشهير وأحد أقطاب الثورة البلشفية الذي انتشرت أفكاره في مختلف بقاع العالم وتأسست بموجب أفكاره ورؤاه الكثير من الأحزاب الشيوعية في العالم.

[2]زبير رشيد،مرجع سابق،ص147.

[3]محمد العربي الزبيري، مرجع سابق ،ص 88

[4]عبد المجيد عمراني،جان بول سارتر والثورة الجزائرية، تق محمد العربي ولد خليفة،دار الهدى،الجزائر2005، ص 52.

***ألبير كامو(1913-1960)**:ولد بقرية مندور التابعة لولاية عنابة،من أصول إسبانية وأم ألزاسية،ينتمي لأسرة فقيرة،تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1930،درس بمعهد الآداب بالجزائر،تخرج من المدرسة العليا للفلسفة سنة 1936،كان من ضمن نشطاء الحزب الشيوعي سنة 1935، من مؤلفاته الغربي والانسان. يُنظر:حمزة وشان ،صورة الجزائر في أدب ألبير كامو وجون بول سارتر ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الأدب العربي، قسم اللغة العربية،كلية الآداب واللغات،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2014،2015،ص ص89،90.

الجزائر فرنسية حيث قال لصديقه:" عندما يُعلَن الإستفتاء في الجزائر، سأقوم بنشاطات مكثفة ودعاية ضد تقرير المصير للشعب الجزائري"[1].

كما وجه انتقادات كثيرة لجبهة التحرير الوطني والعمليات التي قامت بها، حيث رأى أن الحل الوحيد هو خلق فدرالية جزائرية تضم مسلمين وأوربيين خاضعين للقانون الفرنسي[2]، ونجد أيضا **ريمون بورجين(Raymond Bourgine)** أحد زعماء تيار اليمين المحافظ ، الذي فسر التطورات التي وقعت بالجزائر بأنها تهدف للحفاظ والدفاع عن فكرة الجزائر فرنسية[3]، وحسب رأيه فإن جزءا كبيرا من الجزائريين كانوا يريدون البقاء تحت السيادة الفرنسية.

و يعلق هنري علاق في كتابه: عودة إلى الإستنطاق[4] على موقف ألبير كامو بالقول: " كان ألبير كامو يضع الوطنيين الذين يكافحون من أجل استقلال بلادهم والجيش الفرنسي في كفة واحدة، وفي نهاية الأمر صمت ولم يكن صمته إزاء المسألة الجزائرية في مجملها فقط، بل شمل ذلك حتى الأساليب المستعملة لتحطيم المقاومة الشعبية"[5].

و يبدو من خلال التعليق أن هذا المفكر الفرنسي الأصل والجزائري المولد والنشأة والتعليم لم يخرج في مواقفه عن الموقف الرسمي لفرنسا، كيف لا وهو القائل:" إذا خُيرت بين القضية الجزائرية وأمي سأختار أمي"، وفي ذلك ليس مساواة الضحية بالجلاد، بل تفضيل الجلاد عن الضحية.

بينما كان البعض منهم متأثرا بمشاعر العدل والسلم ونظرة أفضل للعلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا، وكانوا متفهمين لمطلب الجزائريين ويشعرون نحوه بالتعاطف، لذا فقد

---

[1] نورالدين عسال ،المثقفون الفرنسيون والتعذيب،المجلة الخلدونية للعلوم الانسانية والاجتماعية ،ع7،جامعة ابن خلدون ،تيارت ،2017،ص12.

[2] عبد المجيد عمراني،مرجع سابق،ص 59.

[3] أحمد منغور، مرجع سابق،ص192.

[4] هنري علاق، عودة إلى الاستنطاق حوار مع جيل مارتن، تر مصطفى ولد عبد الخالق، أمدوكال للنشر،2011،ص11.

[5] نفسه.

تجندوا لدعم ومساندة الثورة الجزائرية[1] حيث شكلوا دعائم ثمينة لها، فمن مقالات في الصحف والمجلات التي قدمت مقاربات وأطروحات مناهضة للإستعمار إلى شبكات سرية لإعانة اللاجئين الجزائريين وجمع التبرعات لصالح ثوار الجزائر، إلى عرائض وبيانات مناهضة للقمع والتعذيب وإنهاء الحرب في الجزائر[2] أمثال **جان بول سارتر***، الذي ندد بما يحدث في الجزائر من ممارسات قمع وإجرام، ودعم الشعب الجزائري ووقف إلى جانبه من خلال محاضراته وندواته ومؤلفاته الشهيرة أبرزها **الجلادون،عارنا في الجزائر.**

و نجد أيضا **هنري علاق*** الذي نشر مقالا يتحدث فيه عن أوضاع الجزائر وحتمية إستقلال الجزائريين[3]، كما كشف عن أصناف التعذيب التي يمارسها الجنود المظليون بالجزائر، هذا ما كلفه الإعتقال سنة 1957 والتعذيب بأبشع الطرق[4].

بالإضافة إلى فرانس فانون الذي انخرط في صفوف الثورة، وقدم خدمات جليلة وكشف حقيقة الإستعمار وبأنه عنف هائج لايمكن أن يخضع إلا لعنف أقوى منه، كما

---

[1] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر العربي بونيون،شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011،ص257.

[2] خالد بوهند،النخبة الفرنسية المثقفة المناهضة للاستعمار، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، ع6،تيارت،2013،ص 57.

*جون بول ساتر(1905–1980):فيلسوف وكاتب فرنسي متخرج من المدرسة العليا للأساتذة ومجاز بالفلسفة،انضم إلى حركة المقاومة المعروفة بالجبهة القومية، كانت له مواقف سياسية خارج فرنسا،احتج على =الحرب بالجزائر والهند الصينية. انظر:جورج طرابيشي،معجم الفلاسفة،ط3،دار الطليعة،بيروت،2006،ص 319.

**هنري علاق(1921–2013)ولد في لندن،استقر بالجزائر سنة 1940،مسؤول في الحزب الشيوعي الجزائري،تولى إدارة الجريدة اليومية Alger Repubicain سنة 1951، وبعد منع نشرها باشر العمل سريا سنة 1955،وفي 12جوان 1957أُلقي عليه القبض واعتقل مدة شهر واُتهم بإلحاق الضرر بالأمن الخارجي للدولة وحكم عليه بالسجن عشر سنوات،غادر الجزائر سنة 1965.انظر: رشيد خطاب،الخاوة والرفاق، قاموس بيوغرافي للجزائريين ذوي الأصل الأوربي اليهودي والحرب التحريرية الجزائرية1954–1962،تر محمد رضا ونسرين لولي ،دط،دار خطاب،2013،ص ص198،197.

[3] عبد المجيد عمراني،مرجع السابق، ص 97.

[4] محمد الصادق الصديق،كيف ننسى وهذه جرائمهم ،د ط،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،2009،ص 154.

صرح فرانسيس جونسون بأن مسألة التعذيب مرتبطة بالمسألة الاستعمارية[1]، حيث قام بإنذار الفرنسيين بمخاطر الإستمرار في تطبيق السياسة المنتهجة في الجزائر[2].

والحق أن الإستعمار الفرنسي بالجزائر قد مارس الإعدام باسم الجميع واستخدم لتنفيذه جلادين من الدرجة الأولى، بعدما تحول مبرر الدولة في إصدار المحكمة للأحكام إلى حقيقة مطلقة في نظر شعب ليس بيده أي حيلة ، وقد تدعم النظام الفرنسي بقوة الأحكام الصادرة، حيث قتل مجاهدين في جيش التحرير ومواطنين عاديين كان مصيرهم محتوم بقرارات هي في الأصل صورة مطابقة للموقف الرسمي الفرنسي[3]، واعتبر نظام القضاء الفرنسي نفسه منذ بداية الحرب مسؤولا عن نظام الإحتلال، ودليل ذلك تعليمات وزير الداخلية الفرنسي **فرانسوا ميترا** الذي سمح بقتل كل من أشهر السلاح في وجه فرنسا، أو يُشتبه في تعاونه مع الفلاّقة.

وبعد المصادقة على قانون الطوارئ في أفريل 1955،اتسمت السياسة الفرنسية بطابع الأولوية العسكرية حيث يتم حل القضية الجزائرية بالقوة العسكرية.[4]

وقد عالجت المحاكم الفرنسية بالجزائر قضاياها في جلسات مغلقة، مخالفة بذلك كل القوانين والشرائع الدولية التي تنص على أن هذا الإجراء لا يتم اللجوء إليه إلا في الحالات الاستثنائية، أين يجد المتهم نفسه معزولا عن حقوق الدفاع فيبقى المحامي في حيرة من أمره، وهو يرى موكله ينادي ببراءته دون أن يملك أي فرصة ليعترف له أنه بريء[5].

---

[1] سعدي بزيان، مرجع سابق،ص 13.

[2] عبد الله منقلاتي، مرجع سابق ،ص 235.

[3] سارج مورو، محامون بلا حدود مجموعة من المحامين البلجيكيين وثورة التحرير،تق علي هارون، دار القصبة للنشر،الجزائر،2015،ص26.

[4] سارج مورو،مصدر سابق،ص34.

[5] هنري كوبون، محامي الفلاقة،تق عبد السلام عزيزي،دار القصبة للنشر،2015،ص ص50،51.

وصفوة القول فإن الثورة الجزائرية منذ اندلاعها قد بيّنت بأنها حركة منظمة وواعية وليست عملا عشوائيا تخريبيا، حيث أذاعت بيانها الأول للعالم وأعلنت من خلاله أهدافها ووسائلها الشرعية، كما زودت نفسها بهياكل ومؤسسات فعّالة تضمن من خلالها النجاح والاستمرار، وأنجزت مهمات عسكرية وسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي غاية في الدقة والتخطيط، لذلك فقدت السلطات الفرنسية التركيز ودخلت في دوامة من الحيرة وراحت توجه الاتهامات لدول خارجية.

بينما اختلفت وُجهات نظر ومواقف الفرنسيين بين الساسة رجال الإعلام ورؤساء الأحزاب وحتى الشخصيات الفرنسية من أدباء ومثقفين وحتى محامين،هذا الفصيل الأخير الذي سيكون محور الفصل الأول.

الفصل الأولل

المحامون الفرنسيون و الثورة الجزائرية

المبحث الأول:أهمية المحاماة.

المبحث الثاني: موقف المحامين الفرنسيين من الثورة الجزائرية.

المبحث الثالث: دور المحامين الفرنسيين في الدفاع عن شبكة جونسون.

المبحث الرابع: موقف السلطات الفرنسية من المحامين الفرنسيين المدعمين للثورة الجزائرية.

تعتبر مرافعة المحامين الفرنسيين عن المتهمين والمدانين الجزائريين في المحاكم الفرنسية قديمة، حيث برز دورهم من خلال الدفاع عن معتقلي المنظمة الخاصة[1] التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد اكتشافها سنة 1950، وقد تناول هذا الموضوع الباحث شارون الباز (Sharon Elbaz) في مقال له في جريدة بوليتكس (Politix) في عددها 62 الصادرة سنة 2003 المُعنوَن بـــ: المحامي ومبرره في الوسط الإستعماري" الدفاع السياسي في محاكمة المنظمة الخاصة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية(1950-1952)"، حيث تطرق الكاتب في مقاله إلى مسألة تسييس الممارسات المهنية، وأشار إلى فئة هؤلاء المحامين المعادين للإستعمار والمرتبطين باليسار الفرنسي منذ 1920، في حين كان المحامون المزاولون لهذا الدور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 يأخذون صفة المحامي المناضل باعتباره محامي مشهور وبارز، وكان تنظيم القضية المعادية للإستعمار حسب اعتقاده ضمن معايير تشريعية ومهنية، ووفق هذه النظرة تظهر تجارب محاكمات أعضاء المنظمة الخاصة بالجزائر في الفترة مابين 1951-1952، حيث تلخّص بوضوح مسائل الدفاع السياسي عن المناضلين في الوسط الإستعماري.[2]

وانطلاقا من هذا التقديم الموجز تبرز المحاماة كأداة للنضال في وجه السلطة الفرنسية، وبذلك يجد الجزائريون وسيلة أخرى تدافع عن المظلومين والمتابعين بأحكام قضائية جائرة.

المبحث الأول: أهمية المحاماة خلال ثورة التحرير:

يعتبر الدفاع عن المعتقلين الجزائريين أحد جوانب النضال في إطار القضية الجزائرية، وإحدى أهم وسائل فضح السياسة الإستعمارية الفرنسية المطبقة على المتابعين قضائيا،

---

[1] عبد القادر وقواق،المرافعة الكبرى، منشورات دحلب، الجزائر،1993،ص ص 95،96

[2] عبد القادر تركي ،المحامون الفرنسيون ودورهم في الدفاع عن مناضلي الثورة الجزائرية– دراسة حالة الأستاذ جاك فيرجيس–، مجلة آفاق علمية،العدد 01، جامعة حمة لخضر،الوادي،2021،ص159.

حيث استغل المحامون موقف الإعلام لصالحهم، الذي أصبح يتابع محاكمات المناضلين الموقوفين كما سعى لضمان الحد الأدنى من عدالة المحاكمات[1].

ففي الأشهر الأولى التي أعقبت اندلاع الكفاح المسلح ، لجأ المُعتقلون الجزائريون إلى المدافعين عنهم وهم محامون من اليسار الفرنسي، والذين لم يكن قبولهم الدفاع عن الجزائريين بالمهمة السهلة، فمعظم إن لم نقل كل عمالات الجزائر كانت مجهزة بمحاكم عسكرية[2]، فالسلطات الفرنسية كانت قد أنكرت الطابع الوطني لحرب الجزائر[3]*، بل اعتبرتها أعمال شغب وادّعت أن الجزائريين هم فرنسيون، وبالتالي فأعمال المقاومة من طرفهم تعتبر جرائم في الحق العام وأعمال شغب يجب أن يعاقَب مُرتكبوها[4].

وقد عمل المحامون الفرنسيون إلى جانب جبهة التحرير الوطني كمحامين في إطار هيئة الدفاع، حيث اعتبروا عملهم خدمة لمصلحة بلدهم المستقبلية وخدمة للحق العام، فهم اختاروا طواعية وبأنفسهم بين القانون الذي سطرته فرنسا الإستعمارية بشرعيتها، وبين العدالة الحقيقية والحق العام، لذا فقد اعتبرتهم فرنسا حلفاء للجبهة وأعداء للنظام والتشريعات الفرنسية، وذلك لأنهم اختاروا الدفاع عن الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية، فاتخذت ضدهم إجراءات لإبعادهم قدر الإمكان عن الإتصال بالمعتقلين أو عائلاتهم[5].

المبحث الثاني: موقف المحامين الفرنسيين من القضية الجزائرية

---

[1] تركي عبد القادر،مرجع سابق ،ص160.

[2] علي هارون، الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962 ،تر الصادق عماري ومصطفى ماضي،دار القصبة للنشر،الجزائر،2012 ،ص 228.

[3] *حرب الجزائر أو أحداث الجزائر من المصطلحات المتداولة في أدبيات المؤرخين الفرنسيين وحتى الساسة الذين يتحاشون ذكر الثورة.

[4] جاك فيرجيس، جرائم الدولة الكوميديا القضائية، تع حسين حيدر،ط1 ،دار عويدات للنشر والطباعة،بيروت لبنان، 2004، ص 209.

[5] ياسمين كريمي،المعتقلون والأسرى أثناء الثورة التحريرية 1954-1962،مذكرة لنيل الماجستير، قسم التاريخ،جامعة الجزائر 2، 2016-2017،ص 114.

لعب المحامون الفرنسيون دورا أساسيا في المحاكم العسكرية والمدنية الفرنسية ،التي تُوبع فيها المناضلون والمجاهدون الجزائريون ورافقوا فيها المساجين في محنتهم[1]، وقد عملوا على إيصال أصواتهم للخارج وتدعيم مطالبهم وتحسين ظروف حبسهم، لذلك فقد كانوا بالنسبة للسلطة الفرنسية أشد خطورة من مقاتلي جبهة التحرير الوطني الذين هم بصدد الدفاع عنهم[2].

فالمحامين الفرنسيين دافعوا على الدوام عن الموقوفين واعتبروا ذلك شرف لهم ، حيث استطاعوا وضع براعتهم وتسامحهم في خدمة المناضلين الجزائريين، من أجل التعبير عن أفكار سياسية –تعتبر من مبادئ الثورة الفرنسية– غير مطابقة لما صرح به المستعمر، وبذلوا جهدا للمرافعة بشجاعة وقناعة عن قضية الوطنيين الجزائريين[3].

كما سعوا إلى تخليص الموقوفين من أيدي الشرطة أو الجيش وإجبارهم على تقديم المتهمين للقضاة لإنقاذ حياتهم ووضع حد لتعذيبهم، كما كانوا يناضلون من أجل الحصول على العفو لصالح المحكوم عليهم بالإعدام، وكانت مرافعاتهم خلال المحاكمات لا تهدف إلى الدفاع عن موكليهم وحسب، ولكن أيضا لتبرير الأعمال المسلحة المنسوبة إليهم، وتعليلها بالنضال الشرعي ضد الإستعمار، أي أن عملهم كان سياسيا نضاليا[4].

والحق أن فريق المحامين الفرنسيين الذي تموله جبهة التحرير الوطني (FLN) هو هيئة غير شرعية مارست نشاطها بالجزائر المستعمرة بمظهرين، وُصف الأول بالعادي وتمثل في ممارسة دور استشاري من خلال تقديم النصائح والتوجيهات للأشخاص في تدعيم وضع جبهة التحرير الوطني بالمدن الفرنسية[5].

---

[1] علي هارون،مرجع سابق،ص 218.

[2] جاكلين قروج، مداشر وسجون،تر نسيمة مسعيد ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2013، ص88.

[3] Ali Haroun.LA 7 WILAYA LA GUERRE DU FLN EN FRANCE 1954-1962. Casbah Editions.Alger.2005.p167.

[4] جاكلين قروج، مصدر سابق، ص88.

[5] علي هارون، مصدر سابق ، ص 606.

كما اعتُبر جميع محامي جبهة التحرير الوطني الفرنسيين مناضلين من أجل قضية ذات مبادئ معترف بها دوليا، حيث نشطوا داخل هيئة الدفاع عن المناضلين الجزائريين خدمة لمصلحة بلادهم المستقبلية، واختاروا بأنفسهم بين القانون السائد في تلك الفترة وبين الحق الدائم.

وتجدر الإشارة إلى أن المحامين المدافعين عن المعتقلين الجزائريين لم يكتفوا بمهنة المحاماة داخل أسوار المحاكم، بل كان لهم دور دعائي وإعلامي لصالح جبهة التحرير الوطني من خلال: الإجتماعات، المظاهرات العمومية، إصدار ونشر مقالات وكتب تفضح أساليب المحاكمات الجائرة وتُوصل صرخات المعتقلين الجزائريين.

وقد نشط بعض المحامين من أجل الترافع على السجناء الجزائريين سواء كانوا سياسيين أو غيرهم في محاولة لإيجاد ثغرة لإنقاذ موكليهم، على الرغم من علمهم المسبق بقرار العقوبة إلا أن الأمل لم يمنعهم من أداء عملهم بكل تفاني وتضحية، فكانوا يأتون بزيهم الرسمي من أجل أخذ معلومات عن موكليهم المحبوسين مؤقتا أو على ذمة التحقيق، وفي هذا الجانب يذكر هنري كوبون بأن محكمة الجنايات لمدينة إيزير أصدرت حكما بالإعدام في حق إثنين من مناضلي جبهة التحرير الوطني، اللذين قتلا سجانا أثناء عصيان وقع في السجن الذي كانا محبوسَين فيه بغرونوبل(الباستيل)[1]، وبعد الحكم تلقى المحامي اتصالا من عند جزائري يطلب منه الاتصال بالمحبوسَين والمجيئ بأخبارهما، فقبل بالخدمة التي طُلبت منه، فقام المحامي **شيانو** بتزويد نفسه بآلة تصوير صغيرة وأثناء زيارته للمحكوم عليهما بالاعدام، قام بتصويرهما في زنزانتهما ثم سلم الفيلم والآلة للمراسلة، وحسب أقوال هذا المحامي فإن الأمر لم يكن يتعلق سوى بعمل إنساني، يسمح لعائلتي المسجونين بأن تحفظ آخر ذكرى لابنيهما[2].

---

[1] علي هارون،مرجع سابق،ص 611.

[2] عبد المالك الصادق، المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية 1954-1962،أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2018-2019،ص 120.

وقام بعض الحقوقيين بدور بارز في الدفاع عن القضية الجزائرية والمعتقلين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية ويعتبر جاك فيرجيس أهمهم، حيث كشف عن جرائم فرنسا خاصة بعد المداخلة التي ألقاها ببروكسل سنة 1959[1].

كما لعبت المحامية **ماري كلود رادزويسكي** دورا كبيرا لصالح المعتقلين الجزائريين، ففي مارس 1957 دافعت عن المتهم **مصطفى عمور**-مناضل في جبهة التحرير الوطني-، وقد أصبحت ضمن مجموعة المحامين الفرنسيين الذين يدافعون عن الجزائريين، ومنذ ذلك الوقت بدأ نضالها لصالح القضية الجزائرية.

و دافعت المحامية أيضا على العديد من مناضلي جبهة التحرير الوطني، من بينهم المناضلَين الذَين شاركا في عملية اغتيال الحاكم جاك سوستال وكان ذلك سنة 1958، وهما **مولود أوراغي وعبد اللطيف شروق**،حيث كشفت من خلال مرافعاتها وحشية المستعمر الفرنسي، ولم تكتف المحامية بالدفاع عن القضية الجزائرية والمناضلين أمام المحاكم الفرنسية فقط، بل ساندت الثورة من خلال دعمها لشبكة جونسون-حملة الحقائب- حيث كانت على اتصال مباشر بالفيلسوف جونسون[2].

و إذا كان للساسة الفرنسيين والقادة العسكريين موقفا معاديا للثورة الجزائرية بل وداعيا إلى ضرورة القضاء عليها، فإن المحامين كانوا على النقيض من ذلك فهم من جهة يمارسون المحاماة للرد على اتهامات الأحكام الفرنسية، ومن جهة أخرى جهاز دعاية وإعلام أخرج إلى العلن الكثير من مظالم الجزائريين بل وسجل يوميات المساجين.

المبحث الثالث: المحامون الفرنسيون وشبكة جونسون:

شبكة جونسون:

[1] محمد بليل ، مناصرة المثقفين الفرنسيين للثورة الجزائرية 1954-1962 أمام الرأي العام البلجيكي،قراءة في وثائق أرشيفية، مركز جيل البحث العلمي،ع34، جامعة بن خلدون،تيارت، 2017،ص 14.

[2] تاريخ الاطلاع 12مارس2021: 15.47 http://www.radioalgerie.dz .

لم يقتصر عمل المثقفين والمحامين الفرنسيين على المبادرات الفردية المناهضة للسياسة الاستعمارية والمسانِدة للقضية الجزائرية، بل سنلاحظ أن هذه المبادرات ستتحول إلى بداية عمل جماعي في شكل شبكات وهيئات غير رسمية وحتى غير شرعية، يقودها مفكريون وفلاسفة ورجال دين ومحامون معروفون في الأوساط الفرنسية والأوربية وحتى العالمية، ومن بين هذه الشبكات شبكة جونسون، التي تعتبر من أهم الشبكات الغربية في دعم الثورة الجزائرية لاعتبارات كثيرة، أولها أن مؤسسها الفيلسوف والصحفي فرانسيس جونسون*[1] كان من المفكرين الأوائل الذين فهموا الظاهرة الاستعمارية وممارساتها المنافية للمبادئ الإنسانية وعرفوا أن الاستعمار باتت أيامه عديدة ، ومن هذا المنطلق لم يتوان في مناهضته ومحاربته.

والاعتبار الثاني يتمثل في الخدمات اللوجيستية التي وضعتها الشبكة تحت تصرف أعضاء فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كالإيواء، التنقل، أماكن اللقاء والاجتماع، وثائق الهوية ونقل الأموال والتي يتم جمعها من اشتراكات الجالية الجزائرية بفرنسا وخارجها.[2]

والاعتبار الثالث يتمثل في الرجال والنساء المنخرطين في الشبكة والذين ينتمون إلى صفوة المجتمع، فمنهم الأدباء والكتاب والفنانون والصحفيون والمحامون ورجال الدين وغيرهم، والذين تحملوا مهام صعبة وخطيرة.

وتمثل الاعتبار الرابع في الرقعة الجغرافية التي امتد عليها نشاط الشبكة لتشمل معظم دول أوربا الغربية مثل فرنسا، سويسرا، بلجيكا، ألمانيا، سويسرا، مما يستلزم تخطيط دقيق ومحكم.

---

[1]* فرانسيس جونسون:فيلسوف فرنسي ولد سنة 1922،مدير مجلة الأزمنة الحديثة ، كتب مع زوجته كوليت: الجزائر الخارجة عن القانون،قدم خدمات لج.ت.و بداية من 1956،أسس شبكة لدعم الثورة التحريرية سنة 1957 عرفت باسمه.انظر: هيرفي هامو وباتريك روتمان،حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر1954-1962، تر حسين العودات ونورالدين سكوتي،دار الكلمة للنشر،بيروت،ص367.

[2]شعبان ايدو، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوربا الغربية 1957-1962،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة بلعباس،2017-2018،ص193.

أما الاعتبار الخامس فيتعلق بالضجة الإعلامية التي صاحبت محاكمة أعضاء الشبكة، والتي وضعت الفرنسيين أمام حقيقة التعفن الذي آلت إليه الأوضاع في فرنسا بسبب المشكل الجزائري أو المعضلة التي أصبحت تؤرق الساسة والعسكريين الفرنسيين.

تأسست شبكة جونسون رسميا في 02أكتوبر 1957، خلال الاجتماع الذي انعُقد في منزل الزوج جانسون وفرنسيس كوليت[1]، بحضور مجموعة من المثقفين من بينهم:

الصحفية مونيك وزوجها ديزاكور وثلاث رجال دين مسيحيين من البعثة الفرنسية الذين سبق لهم مساندة جبهة التحرير الوطني من قبل، وهم الأب دافزي، أورفواس، ومامیت.

وقد اتسم عمل هذه الشبكة بالسرية دون علم السلطات الفرنسية ، وتجسدت مهامها فيما يلي:

– الإيواء ونقل الأموال والتبرعات التي تُجمع من قبل اتحادية جبهة التحرير الوطني من العمال المهاجرين.

– تنظيم عمليات عبور المناضلين الجزائريين والفرنسيين الفارين من الجيش الفرنسي للحدود.

– تهريب السلاح وتزوير أوراق الهوية وجوازات السفر.

– تقديم المساعدة لهروب المساجين وطباعة وتوزيع الأدبيات الجزائرية المناصرة للقضية الجزائرية .

اكتشافها وموقف فرنسا منها:

بعد متابعات ومطاردات تمكن البوليس الفرنسي من تفكيك جزء كبير من شبكة جونسون وألقي القبض على عدد كبير من المناضلين بعد ثلاث سنوات من الدعم لصالح جبهة التحرير الوطني[2]، وجاء هذا التصعيد نتيجة تمكن فدرالية جبهة التحرير الوطني وبمساعدة الشبكة من نقل العمل المسلح إلى الأراضي الفرنسية منذ عام 1958 مما هدد

[1] رشيد خطاب،أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية قاموس بيوغرافي،تر مصطفى ماضي،دار خطاب،الجزائر،2013،ص270.

[2] رشيد خطاب،أصدقاء الخاوة، مرجع سابق ،ص 272.

كيان فرنسا، حيث بدأت سلسلة الاعتقالات أواخر سنة 1959[1] ، وتم القبض على أهم أعضائها الناشطين وكان عددهم 24 عضوا 06 جزائريين و18 فرنسي.

وقد أصدرت السلطات الفرنسية أمرا بمحاكمتهم حيث بدأت جلسات المحاكمة في 05 سبتمبر واستمرت إلى غاية 01 أكتوبر 1960، حيث أرادت فضح المتهمين أمام الرأي العام الفرنسي وتشويه صورتهم وتقديمهم على أساس أنهم خونة، وجعل محاكمتهم عبرة لكل فرنسي تسول له نفسه سلوك هذا الاتجاه مستقبلا، ووجهت لهم تهمة المساس بأمن الدولة الخارجي ، لكن ما حدث هو العكس حيث أن الحكومة وقعت في مأزق حقيقي، فالمحاكمة تحولت إلى معركة سياسية قضائية وأخلاقية وبمثابة حرب الجزائر، ومكان لكشف الحقائق التي حاولت فرنسا التستر عليها[2] ، وقد كادت الأمور تفلت من يد رئيس المحكمة، فقد تحولت إلى نصر سياسي ومعنوي للمتهمين بفضل التأييد والمساندة التي تهاطلت عليهم خاصة من المثقفين الفرنسيين الذين أصدروا بيانا عُرف ببيان121، والحق أن هذه الشبكة قد بينت لنا الكثير من الأمور والتطورات الهامة لقضية الدفاع عن المعتقلين والمساجين والمتمثلة في:

أولا- أن الدفاع عن المعتقلين والمساجين لم يبق حبيس العمل الفردي، ولم يبق مجرد تصريحات أو مقالات أو عرائض احتجاج، بل تحول إلى عمل ميداني تجسده شبكات وهيئات.

ثانيا- أن هذه الشبكة قد بينت الصدى الكبير الذي أخذته القضية الجزائرية في أوساط النخبة الفرنسية من مفكرين وفلاسفة ذائعي الصّيت في الأوساط الأكاديمية والإعلامية.

ثالثا- لم يبق الدفاع عن المعتقلين والمساجين الجزائريين حكرا على نخبة الفلاسفة والمحامين، بل تعدى ذلك إلى رجال الدين والصحفيين ومتطوعين في العمل، سواء كان إنساني أو لوجستيكي.

---

[1] عبد المجيد عمراني، مرجع سابق ،ص 68.

[2] مارسيل بيجو، محاكمة شبكة جونسون، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر2012،ص 23.

رابعا- شعرت أوساط كثيرة في المجتمع الجزائري بمدى خطورة النجاحات التي حققها الجزائريون والثورة الجزائرية عن طريق هذه النخب.

ولا نبالغ إن قلنا أن قادة الثورة الجزائرية قد تعاملوا بدهاء وذكاء مع هذه الهيئات، بعد أن أدركوا أن الانتصارات العسكرية ليست الوحيدة القادرة على تحقيق الإعتراف بالقضية الجزائرية العادلة، وإنما هناك طرق ووسائل موازية يمكنها أن تُعرِّف بها، والتي أصبحت حديث العام والخاص في فرنسا، وهو من شأنه أن يؤدي فيما إلى انقسام الرأي العام الفرنسي، خصوصا وأن الثورة قد بدأ لهيبها يمتد وينتقل إلى عقر دار الفرنسيين، مهددة بذلك ليس الجزائر فرنسية بل الأراضي الفرنسية ذاتها.

دور المحامين الفرنسيين في المرافعة:

بعد القبض على أعضاء شبكة جونسون وتقديمهم للمحاكمة كان الزعيم فرنسيس جونسون في حالة فرار، وقد قام بتعيين مجموعة من المحامين للدفاع عنهم وهم رولان دوماس (Roland Dumas) الذي أبدى قبوله ليكون محامي الشبكة، أما العناصر الجزائرية فقد تولى الدفاع عنهم كل من جاك فيرجيس (Jacques Vergés)، ميشال زافريان (Michel Zavrian)، موريس كوريجي (Mourise Courrégé) [1] ، كما تطوع 26 محاميا فرنسيا وجزائريا والتزموا بالدفاع عن المتهمين [2] وبدأت الصحافة تهتم بالقضية، وفي هذه الظروف كان الخطر أمام تجمع المحامين في جبهة التحرير الوطني في رؤية استراتيجية القمع مقيدة بالتبريرات الشخصية للفرنسيين، غير أن وقوف المحامي المرعب-فيرجيس- إلى جانب الجزائريين قد خفف من ذلك حيث قال :" بملاحقة نهج القمع على الصعيد القضائي، تكون الجمهورية الخامسة تتابع النزاع الجزائري الفرنسي تقليدا للجمهورية الرابعة، خرق القوانين الفرنسية والاتفاقيات الدولية في الوقت نفسه،

---

[1] شعبان ايدو، مرجع سابق،ص 203.

[2] أحمد شقرون، حاملوا الحقائب، مجلة المصادر، ع14 ، السداسي الثاني ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ،2006،ص 145.

ويعود للدفاع والمحامين بصورة خاصة إزاء انتهاج هذه الوحوش القانونية من هنا الأهمية المميزة في هذه المحاكمات لمعركة الإجراء"[1]، أي أن الجمهورية الفرنسية رغم مناداتها بحق تقرير المصير إلا أن سياستها بالجزائر بقيت تعسفية اضطهادية وهي استكمال لسياسة الجمهورية الرابعة، ويعتبر فيرجيس من أبرز المدافعين عن أعضاء شبكة جونسون، لكن وأثناء مرافعته سُحبت منه الكلمة بشكل قطعي من طرف رئيس المحكمة وذلك قبل أن يدلي بتقريره ، كما نجد رولان دوماس الذي برر موقف المحامين وذكّر بالطابع الاستثنائي للمحاكمة، وقد صرح في مرافعته للشبكة في 01 سبتمبر 1960 بقوله :" نعم أنكم ستعلنون حكمكم عليهم لكن بعد خمسين أو مائة سنة لما يأتي مؤرخون جادين للبحث عن حقائق حول الاستقلال، ويحاولون معرفة أولئك الذين ساهموا في تحقيقه، سيتحدثون بالتأكيد عن هؤلاء الفرنسيين المجتمعين لأول مرة تحت لواء شبكة الدعم، الذين رضوا بالكفاح إلى جانب جبهة التحرير الوطني، حيث سيُقال بأن محكمة عسكرية فرنسية حاكمتهم وأدانتهم فلم يكن لكم مخرجا من هذا وتصرفوا على الشكل الذي يعطي الامكانية لهؤلاء المؤرخين بأن يكتبوا هذه العبارات "[2].

كما برّر موقف المتهمين في دعم الثورة بقوله :" ليس المطلوب منا معرفة الوقائع فحسب، وإنما الدواعي التي أدت إلى ذلك ، يجب أن تدرسوا وتتفحصوا كيف وبأي سيرورة ومنطق وصل هؤلاء إلى هذا الوضع، إنهم من بني البشر ويتأثرون مثلما يتأثر أي واحد منا بحقائق ووقائع قاسية تمر بحياته"[3].

فهو هنا يحاول أن يفسر سبب إقدام المتهمين على دعم جبهة التحرير الوطني وذلك نتيجة تأثرهم بحالة الحرب وسياسة فرنسا القمعية ضد الجزائريين.

---

[1] جاك فيرجيس،مصدر سابق،ص 232.

[2] لبنى لغرابة،المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية:فرانسيس جونسون أنموذجا-1955-1962،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب المعاصر،جامعة العربي بن المهيدي،أم البواقي،2018-2019،ص 89.

[3] مارسيل بيجو،مصدر سابق،ص280.

وقد سعت السلطات الفرنسية إلى محاكمة المتهمين محاكمة عسكرية التي كانت بمثابة آلة حرب أدانت المتهمين، كما حاولت أن تقيم برنامجها حول هذه القضية وذلك بتحديد مدتها حتى لا تنتشر أخبارها، فعملت على تجنيد الرأي العام ضد دعاة العمل مع جبهة التحرير الوطني[1].

وقد كانت أدلتها ضعيفة اتجاه المعتقلين، لذلك فقد عمل المحامون على تبرئتهم، فقد شرح كل من المحامي **فيشر** و**رولي** و**روجي** أن المتهمين ليس لهم أي علاقة بشبكة الدعم لصالح جبهة التحرير الوطني.

كما أكد المحامي **أندري بلوميل** أن موكليه لاتربطهم أي علاقة بالشبكة حيث قال :" أنا مجبر أن أقول لكم هذا بل وأقوله لكم دون خوف، يجب أن تعلموا أن أحداث الجزائر قد أدت إلى إحداث الاضطراب والبلبلة على مستوى الفكر والضمير بداية "، فماذا قال رئيس الدولة؟ ،لقد استعمل الصيغة التالية: " الحق في تقرير المصير"، فالمحامي هنا أوقع القضاة والسلطات الفرنسية في تناقض، كيف يطالبون بحق تقرير المصير ويحاكمون الجزائريين لأنهم طالبوا بالاستقلال[2].

وكان فريق المحامين غير منكر تحيزه إلى الشبكة في دعم كفاح الجزائريين وتقديم المساعدة لها، فأثناء مرافعة المحامي **ميرسيي** صرح :" من جهتي لا يمكن أن أرغم نفسي على أن أنكر أنه حينما يقوم فرنسي بمساعدة جزائري حتى يجنبه التعذيب، أو أي فرنسي أو فرنسية أخرى تقوم بهذا العمل، إنما هو يسير على الطريق المستقيم كما يدعو إليه كتاب الإنجيل ويشرف بلده فرنسا".[3]

كما أبدت المحامية **ماري كلود ردزيوسكي** أثناء مرافعتها تعاطفها مع الجزائريين مستنكرة إجراءات فرنسا في القبض على المتهمين قائلة :" إنه ظلم حرب الجزائر الذي يفسر سبب وجود هؤلاء المتهمين في قفص الاتهام، لقد أتى ممثلوا الثقافة الفرنسية الأكثر

---

[1] لبنى لغرابة، مرجع سابق،ص 87.

[2] مارسيل بيجو،مصدر سابق،ص 236.

[3] نفسه، ص 238.

رشادا وعقلا ليقولوا لكم جميعا: كل إنسان فرنسيا كان أو جزائريا يعشق اليوم الحرية هو يكافح بالضرورة من أجل استقلال الجزائر، فكل إنسان فرنسيا كان أو جزائريا يعشق الحرية يقف بالضرورة في قفص الاتهام"[1].

حيث طرحت المحامية مشكل حرب الجزائر وإجراءات فرنسا فيها وضد كل معارض لسياستها سواء كان جزائريا أو فرنسيا، وذلك ما تجسد من خلال إتهامها لعناصر اعتقدت أنهم مدعِّمون لجبهة التحرير الوطني دون أن تكون لها الدلائل الكافية لاتهامهم.

وقد كان للمحامين دور كبير في فضيحة الاستعمار والاستعماريين خلال هذه المحاكمة، حيث تمكنوا من كشف ممارسات الحكومة الفرنسية التي استخدمت أعضاء المحكمة كأداة استعمارية، فكانت تُملي الأوامر وتوجه سلوك القضاة اتجاه المحامين والمتهمين كما ساهمت المحاكمة في إحياء الضمائر، حيث تحولت إلى نصر سياسي تكتلت من خلالها العديد من الأوجه الثقافية لنصرة هؤلاء بعدما سُمح بسماع مختلف التدخلات إلى جانب الفرنسيين والجزائريين[2]، ويمكن القول أن نشاط شبكة جونسون بوصوله إلى هذه الدرجة من الصدى، كان قد حفز المحامي المعروف فيرجيس على الانخراط في هذا العمل والدفاع عن الجزائريين.

والحق أن انضمام هذا المحامي الكبير إلى صفوف المدافعين عن المعتقلين والمسجونين، جاء ليعطي دفعا قويا لعمل المحاماة، الذي كما قلنا يُزاوج بين العمل في المحاكم عن طريق المرافعات ومحاولة إظهار براءة هؤلاء المعتقلين، وخارج المحاكم يمارس دورا دعائيا إعلاميا يفضح معاناة الجزائريين القابعين في السجون الفرنسية، ولا نبالغ إذا ماقلنا أن دخول المحامي فيرجيس على خط الدفاع عن المعتقلين الجزائريين، إنما شكل بداية نجاح الثورة الجزائرية في توظيف هذه الورقة كوسيلة ضغط ضد الدعاية

---

[1] نفسه،ص 247.

[2] لبنى لغرابة،مرجع سابق،ص91.

الفرنسية من جهة، ومن جهة أخرى إيصال صوت هؤلاء الأبرياء إلى الرأي العام الفرنسي والعالمي.

المبحث الرابع: موقف فرنسا من المحامين الفرنسيين المدعمين للقضية الجزائرية:

إذا كانت المحاماة وبانضمام أحد أبرز وُجوهها وهو فيرجيس قد حول هذه المهنة إلى هاجس للسلطات الفرنسية، خصوصا بعد أن اتسع عمل المحامين وتنوعت أعمالهم بين المحاماة والإعلام وتعدته إلى العمل اللوجيستيكي المتمثل في استقبال اللاّجئين الجزائريين والمساعدة في تهريب المطلوبين ووصل الأمر إلى غاية تهريب الأسلحة، وهو ماجعل السلطات الفرنسية تدق ناقوس الخطر اتجاه المحامين بصفة عامة وفيرجيس بشكل خاص ،فقد أزعج العمل الجماعي لمحامي جبهة التحرير الوطني السلطات الفرنسية، وكمحاولة منها لإسكاتهم لجأت إلى القمع من خلال: القتل، السجن، المتابعة والمطاردة وامتد ذلك إلى إقليم فرنسا، فالقمع لم يكن محددا بالجزائر فقد كانت هناك فرق خاصة تابعة لمصالح الاستخبارات الفرنسية ، كُلفت بقتل من كان ضد قمع فرنسا سواء بالاقليم الفرنسي أو بأوربا أو شمال إفريقيا.[1]

الاعتقال:

لقد ظهر التعسف أمام العدالة في سجن بعض المحامين الفرنسيين بالجزائر، حيث اعُتبروا في نظر القيادة أعداء بما أنهم يشاركون موكليهم في أفكارهم الوطنية، وقد توصل العقيد غودار نائب الجنرال ماسو إلى التحليل التالي: " هؤلاء الاشخاص الذين ناضل بعضهم في منظمات ضد الوطنية مشتبه فيهم التواطؤ مع الثورة، وسعوا في إطار نشاطهم

[1] مصطفى خياطي،الصليب الاحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الاحمر،تـر عبـاد قندوز فوزية،دار هومة، الجزائر،2015،ص ص 144،145.

المهني لصالح جبهة التحرير الوطني، فهم يشكلون إطارات ثمينة بالنسبة إلى الهياكل السياسية الإدارية لأعدائنا"[1].

و بناء على هذا التحليل تم اعتقال مجموعة من المحامين البارزين أمثال إيلي غانج ، لويس غرانج ،ألبير ساماجا في 13 فيفري 1957،الذين ينتمون إلى جماعة المحامين التي تشكلت بمحكمة الجزائر للدفاع على قضايا الوطنيين الجزائريين فيما بينهم، ولم تكن هذه الجماعة سياسية فلقد اعتمدت في مرافعاتها على حجج قانونية ،حيث صرح المحامي **ألبير ساماجا** بقوله :"الدفاع المشترك في الجزائر ليس حاجة سياسية بل هو ضرورة عملية، فالهدف هو تعاون بعضنا بعضا وأن ننظم أنفسنا للدفاع عن موكلينا"[2].

ونعتقد أن إقدام فرنسا على اعتقال بعض المحامين إنما هو جس نبض جميع المحامين الفرنسيين الذين بدأوا في الانضمام إلى نهج المحامي فيرجيس، خصوصا وأن الرأي العام الفرنسي كما قلنا قد بدأ في الانقسام، وأخذ جزء كبير منه يُعيد النظر في موقفه من القضية الجزائرية.

وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا وتحت ضغط المحامين استجابت لدعوات إطلاق سراح المحامين الموقوفين، وكان هذا الإجراء في الفترة مابين سبتمبر 1957 وديسمبر 1958، وهو ما دفعهم إلى تأسيس مجموعة المحامين المرتبطين بجبهة التحرير الوطني بقيادة فيرجيس سنة 1957.

والحق أن القضية والثورة الجزائرية بشكل عام، قد عرفت في هذه الفترة أي سنتي 1957 و1958 الكثير من التطورات، ليس فقط على الصعيد العسكري، بل على صعيد العمل السياسي والدبلوماسي، ففي سنة 1957 كانت العاصمة الجزائرية تعاني من قبضة حديدية لجنود الجنرال **مـــــاسو**، وكان سكانها يعانون يوميات معركة الجزائر التي أثرت كثيرا على الثورة في الولاية الرابعة، لذلك سعت قيادة جبهة التحرير إلى إيجاد وسائل

[1] سيلفي تينو ،عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر،تق جان جاك بيكير،تر د عمر لحسن،د م،2013،ص 125.
[2] سيلفي تينو ،مرجع سابق،ص 126.

أخرى للتعبئة، خصوصا على المستوى الداخلي عن طريق تنظيم الإضرابات لإيصال صوت الجزائريين إلى المحافل الدولية وتأكيدا على شعبية جبهة التحرير الوطني.

أما على المستوى الدبلوماسي فقد حققت الثورة انتصارا كبيرا حتى وإن لم يكن كافيا، وذلك بدخول القضية الجزائرية إلى أروقة الأمم المتحدة.

وإذا كانت فرنسا قد رأت في مجيء ديغول إلى السلطة بعد انقلاب 13 ماي 1958 تجسيدا لحكم الجزائر فرنسية، وتأكيدا على مشروع جاك سوستال ولاكوست، بتوظيف كل إمكانيات وطاقات فرنسا المدعومة من الحلف الأطلسي من أجل إخماد الثورة*[1]، فإن هذه الأخيرة قد نجحت وبذكاء في مواجهة هذا المخطط داخليا وخارجيا، ولعل تأسيس الحكومة المؤقتة بالقاهرة كان أكبر الإنجازات الدبلوماسية للثورة، وفي ظل هذه الظروف راحت فرنسا تناور من أجل إفشال نشاط عمل المحامين عن طريق اعتقال وملاحقة لعدد كبير منهم، وكانت السلطات الفرنسية تحاول في كل مرة البحث عن المبررات التي من شأنها ملاحقة المحامين بتلفيق التهم الواهية لهم، ولا نبالغ إن قلنا أن الكثير من الأحكام التي صدرت في حق المحامين كانت بإيعاز من بعض القادة العسكريين، مع الإشارة إلى أن المحامين كانوا قد شكلوا لجان دفاع لإطلاق سراح زملائهم، إلا أن هذه المحاولة اصطدمت بقرار القضاء الفرنسي الخاضع لتدخل الساسة والعسكريين.[2]

الطـــــرد:

لم تكتف السلطات الفرنسية بالاعتقال التعسفي في حق المحامين المدافعين عن المعتقلين الجزائريين أو المتعاطفين مع القضية الجزائرية، بل وصل الأمر إلى حد طرد هؤلاء من وظيفتهم، حيث سعت السلطات الفرنسية إلى طرد وإبعاد المحامين الفرنسيين

---

[1]*نقصد بذلك العمليات الكبرى التي شنتها فرنسا من أجل إخماد الثورة الجزائرية والمعروفة باسم عملية شال أو مخطط شال.

[2]سيلفي تينو، مرجع سابق، ص 128.

الذين يعملون لصالح جبهة التحرير الوطني ومنع أي اتصال لهم بالوكلاء العسكريين من أجل القضايا التي يحققون فيها ليس قصد عرقلة نشاطهم السياسي باعتبارهم مدافعين عن القضية الجزائرية، وإنما محاولة اجتناب أن يكونوا شهداء على عمل الجيش، حيث قال المدعي العام **مالافال** في حديثه عن محاولات المحامين الفرنسيين الاتصال بالوكلاء العسكريين :" هذه المساعي قد تؤدي إلى مراسلات ، بل ربما عمليات ذهاب وإياب لمحامين في المباني العسكرية، التي ستضر بعمل الجيش وتعرض المعلومات والعمليات السرية لخطر الانكشاف"[1].

وجاء قرار إبعاد المحامين نتيجة هجوم طويل المدى أُعلن عنه منذ سجن المحامين في فيفري 1957 وتواصل بعد ماي 1958، وهو تاريخ إطلاق سراح آخر المحامين المعتقلين (ألبير ساماجا)، ورغم استرجاعهم لحريتهم إلا أن القمع ضدهم قد تواصل بايعاز من قيادة الجيش، فمنذ 15 ماي 1958 تم توقيف أربع محامين باريسيين هم: **جيزيل حليمي، بيير برون ،ميشال كاغنسكي،دومينيك ستيفاناغي** وتم سجنهم مدة أسبوعين.

كما أصدر **الجنرال سالان** قرارا ينص على منع قدوم المحامين الشيوعيين إلى الجزائر ثم تراجع نتيجة التدخلات الضاغطة من فرنسا، ليرفِق ذلك بشرط أنه عند أدنى مشكلة يتسببون فيها سيتم طردهم وكان التركيز على نشاط فيرجيس الذي كان إفلاته من العقاب يزعج قيادة الجيش، كما مُنع المحامون الفرنسيين أيضا من الإقامة فوق التراب الجزائري .

وفي إطار المتابعات الاستعمارية للمحامين، فقد تعرض كل من المحامي **زافريان وكورييجي وجاك فيرجيس** لعقوبات ومتابعات تمثلت في منع فيرجيس من ممارسة مهنته مدة سنة بداية من 1961/01/08، أما زافريان فمُنع من ذلك لمدة ثلاثة أشهر بداية من

[1] سيلفي تينو،مرجع سابق ،ص143.

1961/03/08، أما المتابعات الجنائية التي شُرعت ضده مع الأستاذ **كوريجي** فقد تم تجميدها[1].

وصفوة القول، فإن نشاط المحامين الفرنسيين كان قد ساهم في التعريف بظلم المحاكم الفرنسية للجزائريين، وتوثيق مظالم الجزائريين ومعاناة السجناء اليومية، وإذا كنا نعتبر كل هذه النشاطات التي قام بها المحامون مكسبا للثورة وللقضية الجزائرية، إلا أننا نقدّر في الوقت نفسه ما تحمّله هؤلاء من متابعات وملاحقات من طرف السلطات الفرنسية، بدأت بالتضييق ومرّت عبر الإعتقال وانتهت بالطرد من الوظائف، وتسجيل أسماء المحامين النشطين في قوائم سوداء وتُصنف على أنها معادية لمصالح فرنسا العليا.

ومن جهة أخرى، قد أكدت هذه المعاملات القاسية التي تبنتها السلطات الفرنسية مع المحامين مدى زيف وأُكذوبة فرنسا – الحرية والعدالة– حـــول حقـــوق الإنســـان، إذ أن النزعة الاستعمارية وحلم الجزائر فرنسية كان قد قضى على كل النوايا النبيلة التي حملها

[1] سيلفي تينو، مرجع سابق، ص 246.

الفصل الثاني:

مواقف فيرجيس و التحديات التي واجهته في سبيل دعمه للثورة الجزائرية.

المبحث الأول: مولده و نشأته.

المبحث الثاني: دور فيرجيس في الدفاع عن القضية الجزائرية.

المبحث الثالث: دفاعه عن جميلة بوحيرد.

المبحث الرابع: صدى مواقف فيرجيس و التحديات التي واجهته في الوسط الفرنسي.

المبحث الأول: جاك فيرجيس(Jacques Verges)

مولده ونشأته

بعد أن استعرضنا بإيجاز ما قام به نخبة المثقفين والمحامين ومعاناة هؤلاء في مقارنة الأحكام القضائية الظالمة الصادرة عن المحاكم الفرنسية، وبعد أن سجّل نضال المحاماة الكثير من الأسماء التي تعرضنا لها، فإننا سنلقي الضوء في هذا الفصل على أبرز هؤلاء المحامين وهو جاك فيرجيس[1]محور موضوعنا.

وُلد المحامي جاك فيرجيس في 05 مارس 1925[2] في ظل ظروف إقليمية ودولية متميزة، فأوربا كانت قد خرجت في أقل من عقد من الزمن من حرب كونية مدمرة أدّت إلى تراجع الإقتصاد الفرنسي والأوربي، أما من الناحية السياسية فقد تميزت هذه الفترة بانتشار شعارات حق تقرير المصير، خصوصا بالمستعمرات التي كانت قد ساهمت بقسط كبير في الحرب الكونية من أجل تحقيق هذا الأمل وهذه الغاية، إلا أنها اصطدمت بالنوايا الإستعمارية التي جعلت من المستعمرات مجرد قواعد خلفية، بل ووقود للحروب التي تُسيِّرها الدول الإستعمارية فيما بينها، ونشير في الوقت نفسه إلى أن هذه الحرب الكونية حتى وإن انتصر فيها الفرنسيون إلا أنهم عانوا من تبعاتها، لتصطدم فرنسا والعالم بعد أربع سنوات من ميلاد فيرجيس بأخطر أزمة اقتصادية تضرب العالم، والتي كانت لها آثار وخيمة ليس فقط على الإقتصاد العالمي وإنما على العلاقات السياسية الدولية.

ففي ظل هذه الظروف وُلد مُترجمنا بإحدى المستعمرات الفرنسية السابقة بالهند الصينية و تحديدا بتايلاندا من أصول مختلفة، حيث كان أبوه فرنسيا في حين كانت أمه تايلندية[3].

و نعتقد أن الجو العائلي الذي وُلد فيه فيرجيس كان مختلفا عن الجو الذي وُلد فيه أقرانه الفرنسيون، فهو من جهة ينتسب من ناحية الأم إلى شعب آخر كان يناضل ضد الهيمنة

---

[1] انظر الملحق رقم01.

[2] رشيد خطاب،أصدقاء الخاوة،مرجع سابق ،ص330.

[3] Rachid khettab.Les amis des freres dictionnaire biographique des soutiens internationaux a la lutte de liberation nationale algerienne.les Edition Dar khettab.2012.p380.

الفرنسية ، ولعل هذا ما دفع مترجمنا فيما بعد إلى التعاطف مبكرا لا أقــول مــع الثــورة الجزائرية فقط، بل مع نضال الشعوب المستعمَرة قاطبة.

وما تجدر الإشارة إليه أن الطفل فيرجيس قد فقد أمه وهو في سن الثالثة أي أنه واجه صعوبات الحياة مبكرا، وبقدر ما أثّرت في تربيته من جهة فقد ساهمت هذه الظروف الصعبة في تهيئته لتحمّل أعباء ومشاق الحياة مبكرا من جهة أخرى، حتى وإن كانت حالته العائلية ميسورة، فوظيفة الأب كان قُنصلا وفي نفس الوقت طبيبا أما الأم فكانت معلمة[1]، وهذا ما ساهم في تشبع الطفل فيرجيس بثقافة أسرته في سن مبكرة.

تقاسم فيرجيس هذه الحالة مع أربع إخوة، ولعل وفاة والدته في سن الثالثة من عمره كانت السمة الأبرز في حياته خلال هذه الفترة.

وبالعودة إلى يوميات هذا الطفل، فإنه كان منشغلا بالعمل السياسي وعمره لم يتعدّ 12 سنة، حيث كان شغوفا بمتابعة الأخبار السياسية وهو يجد مكتب الأب وقد غطته الجرائد والصحف، بمعنى آخر أن هذا الطفل كان متأثرا بنشاط أبيه السياسي، إلاّ أن ظروفا سياسية فيما بعد دفعته إلى ترك السياسة ودخول عالم المحاماة.

وبالرجوع إلى الحياة الدراسية أو سنوات تمدرس فيرجيس التلميذ، فإن النتائج تبين بأنه كان مواضبا في الدراسة والتحصيل، ودليل ذلك أنه نال شهادة البكالوريا وهو لم يتجاوز 16 سنة[2] من عمره.

والحق فبحصول فيرجيس الطالب على شهادة البكالوريا كان قد فتح طريقا جديدا في المسار العلمي له، وكان عليه أن يختار بين العلوم السياسية والحقوق فاختار دراسة الحقوق، وبقدر ماكان الطالب فيرجيس مواظبا في الدراسة، فقد كان كثير الترحال حيث سافر إلى بريطانيا سنة 1942، وهي السنة التي شهدت ارتفاع حدة الحرب العالمية الثانية، وكانت بريطانيا حينها تخوض حربا مصيرية ضد ألمانيا النازية.

---

[1] رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة،مرجع سابق، ص 330.

[2] عاشور محفوظ ، نداء صديق الثورة الجزائرية جاك فيرجيس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مجلة تاريخ العلوم، ع8،ج1،جامعة الشلف ،2017،ص 230.

وإذا كانت فرنسا البلد الأصل لمترجمنا قد سقطت في يد الألمان في جوان 1940، فإن فصيلا من العسكريين الفرنسيين يقودهم ديغول كان قد رفض سياسة الأمر الواقع التي حاول الألمان فرضها على الفرنسيين، وانتقل إلى بريطانيا وإلى لندن تحديدا ليؤسس جيش فرنسا الحرة، ويُعلن عن مواصلة المقاومة.

وفي جيش فرنسا الحرة في مدينة ليفربول، وجد الشاب فيرجيس ضالته لينخرط فيه ويساهم في تحرير بلاده من قبضة الألمان.

و نعتقد أن هجرة فيرجيس إلى بريطانيا وإلى أوربا بشكل عام كان قد فتح أمامه المجال على الكثير من الإهتمامات منها:

أولا: مواصلة دراسة الحقوق للدفاع عن المستضعفين والمظلومين.

ثانيا: اكتساب مهارات عسكرية وعدم الاكتفاء بالدراسة فقط.

ثالثا: عايش ما قدمته شعوب المستعمرات من مجهودات في سبيل تحرير بلاده فرنسا من يد النازية.

رابعا: كانت هذه الفترة قد فتحت اهتمامات وميول فيرجيس على الأفكار الشيوعية، التي وجدت في ظروف الحرب الكونية فرصة للإنتشار والتنامي في الدول الرأسمالية، خصوصا في أوساط الطبقة المثقفة.

وبما أن فيرجيس كان شابا يرفض الأوامر الصارمة والإنضباط، فقد رأى أنه من الواجب الإنسحاب من الحزب الشيوعي الفرنسي[1]، بعد أن قضى أكثر من عقد مناضلا ومدافعا عن الأفكار الشيوعية.

وإذا كان فيرجيس قد انسحب من النشاط الحزبي فإنه لم ينسحب من النضال الطلابي، حيث كان عضوا بارزا في تنظيم مكتب الوحدة الدولية للطلبة في براغ[2]، وتدرّج في هذا المكتب حتى أصبح أمينا عاما له سنة 1952 وفي هذا النشاط وجّه صُلب

[1] جاك فيرجيس ،مصدر سابق،ص05.

[2] رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة،مرجع سابق، ص330.

اهتمامه إلى دراسة أعلام حركات التحرر المناهضين للإستعمار،خصوصا تلك القيادات الثورية اليسارية المناهضة للتوسع الاستعماري، ليس فقط تلك الشخصيات التي تعيش في أوربا والتي ذكرنا نماذج منها، بل أن أصداء الإنجازات والمكاسب التي حققها الشيوعيون في الصين بزعامة **ماوسي تونغ**، وفي الفيتنام بقيادة **هوشي منه**، لتتحول هذه الشخصيات إلى مصدر إلهام هذا المحامي الثوري، وتتجسد في مقالاته الصحفية وفي المحاضرات والندوات التي كان يُديرها من حين لآخر.

و نعتقد أن سنة 1957 هي نقطة تحول هامة في مسيرة هذا الرجل وعلاقته بالثورة والقضية الجزائرية بصفة عامة، ففي هذه السنة انطلقت معركة الجزائر[1] التي قادها الجنرال **ماسو**، والهادفة إلى القضاء على الثورة في العاصمة أي الولاية الرابعة، والتي كان من نتائجها إضافة إلى القتل والتشريد الزج بمئات الجزائريين في المعتقلات والسجون، وهو ماحرّك نفسية هذا المحامي ودفعه لأن يكون متطوعا للدفاع عن هؤلاء المظلومين، وكانت حجته في ذلك أن ما يحدث في الجزائر هي حرب تحرير أو ثورة تحريرية يقودها شعب مُضطهد ضد دولة استعمارية، وبذلك يكون الرجل قد حاول أن يُكذِب ما كانت تتداوله السلطات والصحافة الفرنسية على أنها ليست ثورة تحريرية، وإنما هي مجرد أحداث تُخل بالنظام العام، وأن من حق فرنسا التدخل لحفظ النظام كيف لا وهي ترى في الجزائر على أنها قطعة فرنسية.

و الحق أن انضمام المحامي فيرجيس إلى صف مدافعي القضية الجزائرية كان قد جعل منه إسما لامعا في الصحافة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى وجد فيه الشعب الجزائري الأمل في الدفاع عن حقوق الجزائريين، وايصال صرخات السجناء إلى الرأي العام العالمي[2].

---

[1] جاك فيرجيس، مصدر سابق، ص 05.

[2] لمعرفة المزيد عن يوميات السجناء يُنظر:أحمد طالب الإبراهيمي،رسائل من السجن(1957-1961)، تـع الصـادق مازيغ، دار الأمة،الجزائر،2008.

و يمكننا القول أن المحامي فيرجيس قد انطلق من مُسلمة كان قد آمن بها، وهي أن ما تدّعيه فرنسا من حرية وعدالة وحقوق الانسان ماهي إلا شعارات جوفاء إن لم نقل شعارات خادعة لتغطية تلك الممارسات الإستعمارية، التي تقوم بها في مجموع مستعمراتها وتحديدا بالجزائر، وبذلك يتأكد المحامي فيرجيس من أمرين:

أولهما: الوجه الحقيقي لفرنسا في هذه المستعمرات.

ثانيهما: ترسيخ وتأكيد صدق وقناعة فيرجيس بأن الدفاع عن الجزائريين المسجونين والقضية الجزائرية إنما هو نابع من كونها قضية عادلة، أي قضية شعب مُضطَهد يبحث عن حقه في الحرية والكرامة.

وإذا كان اسم المحامي فيرجيس قد ارتبط كما قلنا بالدفاع عن القضية الجزائرية حتى أطلق عليه الجزائريون اسم **منصور**، فإن اسمه قد ارتبط أكثر بإحدى جميلات الجزائر*[1] وهي جميلة بوحيرد[2] التي تصدر اسمها الصحافة الدولية، وأصبحت حديث الرأي العام الدولي خصوصا بعد أن أصدر فيرجيس وزميله الصحفي **جورج أرنو**[3] كتابهما المشهور"**دفاعا عن جميلة**"[4]، والذي كان قد لقي آنذاك رواجا كبيرا في أوساط المحامين والصحفيين والمثقفين بصفة عامة.

وإذا كان نضال هذا الرجل في الدفاع عن القضية الجزائرية قد ارتبط في أذهان الناس باسم المناضلة جميلة بوحيرد، فإن هذه الأخيرة لم تكن سوى عنوان لكل نساء الجزائر ولكل الجزائريين، واستمر هذا النضال طوال سنوات الثورة الجزائرية ليساير أهم

---

[1]*هن جميلة بوحيرد، جميلة بوعزة،جميلة بوباشا.

[2]جميلة بوحيرد 1935:مناضلة جزائرية إلتحقت بصفوف الثورة التحريرية وكانت أول المتطوعات، قامت بزرع القنابل في طريق الاستعمار الفرنسي بالتعاون مع ياسف سعدي في 30-09-1956،أُلقي عليها القبض سنة 1957 وحُكم عليها بالإعدام ثم عُفي عنها،أطلق سراحها سنة 1962.ينظر:عاشور شرفي،قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962،تر عالم مختار،دار القصبة للنشر،الجزائر،2007،ص85.

[3]جورج آرنو:1917-1987اسم مستعار لهنري جيرار مناضل سياسي وصحفي متخصص في التحريات،وقّع عريضة مع جاك فيرجيس من أجل جميلة بوحيرد سنة 1959،أوقف لعدم إفصاحه عن نشاط جونسون، وفي سنة 1962 استقر بالجزائر. ينظر:عاشور محفوظ، مرجع سابق،ص ص 97،98.

[4]انظر الملحق رقم 02.

أحداثها، خصوصا ما تعلق بقضايا التعذيب والمعتقلين وكل من يقبع في المحتشدات الفرنسية، إلى غاية إسترجاع الجزائريين لسيادتهم وتسجيل اسم فيرجيس كإحدى الشخصيات التاريخية التي ارتبطت بنضال الشعب الجزائري*[1].

وبعد وقف إطلاق النار والذي تبعه إطلاق سراح المسجونين وتنظيم استفتاء تقرير المصير وعودة الجزائريين، سواء كانوا عسكريين أو سياسيين وأيضا عودة اللاجئين إلى أرض الوطن، جاء أيضا في هذه الأثناء دخول فيرجيس إلى الجزائر مع القوات الجزائرية العائدة من المغرب، حيث شارك الرجل الجزائريين فرحة الإنتصار باسترجاع السيادة وانتصار القضية الجزائرية، ليعود مجددا إلى العمل الصحفي دفاعا عن الشعوب التي لازالت آنذاك ترضخ تحت وطأة الإستعمار، خصوصا الشعب الذي ارتبط تاريخيا بالشعب الجزائري ونقصد بذلك الشعب الفلسطيني، حيث تجند فيرجيس مرة أخرى للدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين القابعين في سجون العدو الصهيوني[2].

وإذا كانت تلك الفترة قد دفعت مترجمنا إلى تقديم العمل الصحفي على المحاماة، فإن ذلك لم يمنعه من العودة إلى مهنته الأصلية- أي المحاماة-، خصوصا بعد أن استقر في الجزائر وتحصل على الجنسية الجزائرية مباشرة بعد الإستقلال بل وساهم في بناء الجزائر المستقلة، حيث عينه الرئيس بن بلة رئيسا لديوان وزارة الخارجية سنة 1963، وهي الفترة التي وُلدت فيها الدبلوماسية الجزائرية بانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية: الجامعة العربية، حركة عدم الإنحياز، وكانت الجزائر أحد المؤسسين الرئيسيين لمنظمة الوحدة الافريقية.

---

[1]*مثلما ارتبط نضال الجزائريين بشخصيات سياسية وأكاديمية أمثال: فرانس فانون وأودان.

[2]جاك فيرجيس،مصدر سابق،ص06.

وكان من أبرز إسهامات فيرجيس في الجزائر المستقلة تأسيسه للمجلة المعروفة آنذاك [1] "الثورة الافريقية" وهي المجلة التي كانت تتبع للدولة الجزائرية تمويلا وترويجا، وكان صلب اهتمامها قضايا التحرر الافريقية والعالمية.

وتجدر الإشارة أن المحامي فيرجيس قد تزوج بالمرأة التي ارتبط اسمها بنضاله، والتي كانت عنوانا لموقفه المساند للثورة وأيضا عنوانا لكتابه الشهير الذي تكلمنا عنه سابقا، إنها جميلة بوحيرد وذلك بعد أن أشهر إسلامه، وكان له منها ولدان: مريم 1967، وإلياس 1969.[2]

إلا أن فيرجيس غادر الجزائر سنة 1970 واختفى عن الأنظار لمدة ثماني سنوات، وهي الفترة التي بقيت غامضة في حياة هذا الرجل إلى غاية أيامه الأخيرة، وعندما سُئل عن هذا الغياب كان جوابه بأنها فترة نقاهة أو ما يُمكن تسميتها باستراحة مناضل بعد سنوات طويلة من النضال هذا من جهة، ومن جهة أخرى يُضيف فيرجيس أن خروجه من الجزائر واختفائه كان أيضا فرصة للرجل ليتجول في أقطار شرق آسيا، ومواصلا دفاعه المستميت ضد الإستعمار ونظام التمييز العنصري بجنوب إفريقيا، الذي أصبح توأما للصهيونية، كيف لا والجزائر كانت من الرُّواد الدّاعين إلى اعتبار الصهيونية شكل من أشكال التمييز العنصري.

وانتقل مترجمنا بعدها من الدفاع عن قضايا الدول والشعوب إلى الدفاع عن الشخصيات السياسية في العالم، وأشهرها دفاعه عن الفنزويلي المعروف باسم كارلوس والنازي كلود باربي[3].

وبقيت شخصية فيرجيس تُثير الحدث إلى غاية وفاته في 15 أوت 2013.

المبحث الثاني: دفاعه عن القضية الجزائرية.

---

[1] Rachid Khettab.op cit.p 381.

[2] عاشور محفوظ، مرجع سابق، ص 230.

[3] جاك فيرجيس،مصدر سابق، ص 06.

نتيجة النجاحات الكبيرة التي حققتها الثورة الجزائرية خاصة سنة 1957 فقد توسعت رقعتها الجغرافية وانضمت معظم شرائح المجتمع لها، إضافة إلى نجاح سياسة الاضرابات كإضراب 07 أيام، سعت السلطات الفرنسية إلى التقليل من أهميتها ومحاولة القضاء على نشاط جيش التحرير الوطني، وتفننت في إظهار أبشع ممارساتها في القتل والتنكيل بالجزائريين بمختلف الوسائل اللاإنسانية رداً على مطالبتهم وإصرارهم على نيل الاستقلال[1]، غير أن جيش التحرير الوطني قد صعّد عملياته من خلال حرب الجزائر، والتي قابلتها فرنسا بسياسة قمع واضطهاد كبيرة، ففي هذه الفترة تزايدت الإعدامات في صفوف الوطنيين الجزائريين، فقد بلغ عدد المحكوم عليهم بالاعدام في الفترة مابين جانفي وماي 1958 أربعين شخصا[2]، وبفعل هذه الظروف وكرد على سياسة فرنسا التعسفية تطوع مجموعة من المحامين الفرنسيين للدفاع عن حرية المناضلين الجزائريين، ويعتبر جاك فيرجيس من أبرز هؤلاء المدافعين، فقد صرح بأن المحاكمات التي تقوم بها بلاده ضد الجزائريين شكلية ووصفها بالكوميدية، حيث أن أحداثها جرت بطريقة تعسفية واتخذت في الكثير من الأحيان الطابع الجماعي اللّاقانوني، فما يحدث في الجزائر هو حركة تحررية ضد احتلال أجنبي، عكس ما تُروّج له فرنسا بوصفها بأنها مجرد أحداث تدخل في إطار القانون العام وتعرقل النظام الداخلي للحكومة الفرنسية بالجزائر، وقد حاول فيرجيس تفسير نظرة فرنسا اتجاه المساجين الجزائريين وفق منظورين:

* فإما أنهم أشقياء وبالتالي ينبغي منحهم جميع الضمانات الشرعية الممنوحة للأشقياء بشكل عام، وبالتالي يصبح القمع مستحيلا.

*و إما أن تعترف السلطة الفرنسية التنفيذية والبرلمان بوجود نزاع مسلح بالجزائر، وأن الجزائر ليست فرنسا كما تدعي هذه الأخيرة، وبالتالي يجب عليها إلغاء كافة القوانين

[1] زهور شنوف،جاك فيرجيس المحامي الذي عرى جرم فرنسا، موسوعة الكلمة والرصاصة مثقفون كتبوا الثورة،منشورات Anep،الجزائر 2016،ص 127.

[2] جاك فيرجيس،مصدر سابق،ص 211.

الإستثنائية والإعتراف للجزائريين بنظام المحاربين وتحسين معاملتهم[1] ، ويمكن القول أن قدرة هذا المحامي في الدفاع برزت خلال حرب الجزائر، عندما أخذ على محمل الجد مسألة الدفاع عن الثوار الجزائريين، فمن وجهة نظره تعتبر مسألة الدفاع عنهم عمل جد موضوعي، حيث صرحت **زهرة ظريف***[2] بأنه كان مستعدا لتأسيس جماعة محامي الأفلان، كما أنه أبدى استعداده لشن حملة إعلامية بفرنسا والعالم يندد من خلالها بالوسائل القمعية الفرنسية المنتهجة ضد الجزائريين، حيث كان ينتظر الضوء الأخضر والتسريح من قادة جبهة التحرير الوطني.

ونتيجة لهذه المبادرات التي قام بها والتي تُؤكد دعمه اللامشروط للقضية الجزائرية، فقد أصبح على علاقة جيدة مع عدة قيادات في صفوف المناضلين الجزائريين، أمثال : ياسف سعدي، بشير بومعزة، محمد بوضياف، جميلة بوحيرد[3].

وقد كان يؤكد دائما أمام المحاكم المدنية والعسكرية على أن المحاكمات الفرنسية ضد الجزائريين ليس لها سند قانوني، حيث قال في كتابه جرائم الدولة :" هذا الوضع الاستثنائي حرم المتهمين الجزائريين من كل الضمانات، سواء كانت متعلقة بالقانون العام أو القانون الدولي الانساني الذي تنص عليه اتفاقية جنيف"[4].

والحق أن معاملة السلطات الفرنسية للجزائرين كانت مجحفة جدا منافية لكل القوانين الدولية وعلى رأسها اتفاقية جنيف، التي تنص على ضرورة حماية حقوق الإنسان في حالة الحرب كالإعتناء بالجرحى وأسرى الحرب، وكذا حماية المدنيين الموجودين في ساحة المعركة، بل راحت تمارس كافة أساليب التعذيب والتنكيل في حق المتهمين

---

[1] على هارون، مصدر سابق،ص ص 223،224.

[2] زهرة ظريف: زوجة رابح بيطاط، ولدت سنة 1937 ، من عائلة متواضعة يعود نسبها إلى الادارسة الذين حكموا المغرب الأقصى، انضمت إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، وكانت أول امرأة تشارك في زرع القنابل في طريق الاستعمار،ألقي عليها القبض سنة 1957 وتنقلت بين سجون فرنسية مختلفة إلى غاية الاستقلال أين أُطلق سراحها.
يُنظر:عاشور شرفي،مرجع سابق،ص 231.

[3] عبد القادر تركي ،مرجع سابق،ص 16.

[4] عاشور محفوظ ،مرجع سابق ،ص 230.

الجزائريين، في الوقت الذي أكد فيه المحامي فيرجيس شرعية ثورة ومطالب الجزائريين بقوله:" فهمت حياة الجزائريين ولا أُحاسبهم على عنفهم"[1].

و نظرا لصعوبة ظروف العمل داخل فرنسا والمتمثلة في صعوبة ولوج وسائل الإعلام، باعتبار أن السلطة الحاكمة مدعِّمة لسياسة الحرب والاضطهاد بالجزائر، فقد سعى فيرجيس لإيصال صوته للرأي العام العالمي، فنقل نشاطه إلى سويسرا رفقة المحامي **كوروجي وزافريان**، وأبلغوا الرأي العام العالمي بالموقف اللاعقلاني للحكومة الفرنسية

ضد المحامين الذين يرافعون لإستقلال الجزائر، فقد قامت بفرض الحجر الإداري عليهم، كما ندد فيرجيس بعمليات الاختطاف والتعذيب والتمشيط والإعدام التي قامت بها فرنسا ضد الجزائريين بدون محاكمة، فبتاريخ 10 أوت 1959 وجه رسالة إلى رئيس الصليب الأحمر عُرفت بالسجل الأخضر، تتضمن حالات الإختفاء لأكثر من 150 شخصا[2] ، هذه السياسة أحدثت ضجة وضغطا كبيرين على المستوى العالمي وحتى داخل فرنسا، مما أجبر ديغول إلى الحد من سياسة القمع والإبادة اتجاه مدنيي جبهة التحرير الوطني ومحاميهم وكذا المتعاطفين مع القضية الجزائرية[3].

وفي مبادرة أخرى من محامي الرعب للتعريف بالقضية الجزائرية، وإخراجها للرأي العام العالمي، قام بإلقاء مداخلة بالعاصمة البلجيكية بروكسل بتاريخ 1959/12/11 تحت **عنوان:** التعذيب وحقوق الإنسان بالجزائر وتعرض المساجين الجزائريين للتعذيب، وذلك بعد أن وُجهت له دعوة من طرف رابطة حقوق الإنسان ، وقد خلفت هذه المحاضرة مواقف إيجابية ومُرضية لصالح الجزائريين، لذلك دعمها بمحاضرة أخرى بجنيف بسويسرا، صرّح من خلالها بمجموعة من الحقائق عن سياسة فرنسا بالجزائر المُعتمدة على محاولة إجهاض نشاطات جيش التحرير الوطني واستعمال القوة ضد المدنيين الجزائريين نظرا لمطالبة هؤلاء وسعيهم للتحرر، وجاء هذا التصريح بعد

---

[1] جاك فيرجيس مصدر سابق، ص 223.

[2] جاك فيرجيس،مصدر سابق،ص222.

[3] سارج مورو، مصدر سابق، ص 112.

المواقف التي اتخذها المحامون الفرنسيون اتجاه بلدهم، حيث نظموا المظاهرات بفرنسا استنكارا لأشكال تعسف المحكمة العسكرية الفرنسية بالجزائر، وكذا سياسة التفتيش غير الشرعي والتعذيب والإعتقالات الواسعة المُمارسة ضد المدنيين الجزائريين، حيث أعلن فيرجيس أن الجزائر ستستقل وأن حكومة بلده ستضطر للتفاوض قبل أن يصبح مدفع ديان بيان فو مسموعا.

كما قام فيرجيس خلال هذه المحاضرة بإعداد لوائح لا نهاية لها من المختطفين والقتلى الجزائريين لدى قوات النظام الاستعماري، وعناوين دقيقة لقبور جماعية وقدمها لرئيس الصليب الأحمر، حيث صرح أن مدينة الجزائر مليئة بالجثث والسجناء الذين أُعدموا دون مراعاة للقوانين الدولية، كما تم التبليغ عن معسكرات التعذيب التي أقامتها فرنسا مثل: مزرعة أمزيان بقسنطينة، وتم عرض أسماء شهود من أجل تشكيل لجنة تحقيق في هذه القضية، كما أوضح دور قانون 16 مارس 1956 وقرار 08 أكتوبر 1958*[1] ومرسوم 12 فيفري 1960 في إلغاء الضمانات الفردية للجزائريين، وكذا سماحها للسلطات العسكرية بنقلهم وتدمير قراهم وتعذيبهم.[2]

وأهم إنجاز قام به جاك فيرجيس لصالح جبهة التحرير الوطني، هو مساهمته في تأسيس هيئة المحامين المدافعين عن القضية الجزائرية سنة 1958 رفقة المحاميَيْن الجزائريَيْن عبد الصمد عبد الله ومراد أوصديق، إضافة إلى دوره في تكوين مجمع المحامين البلجيكيين برئاسة سارج مورو[3].

---

[1] *16 مارس 1956:قانون فرنسي ينص على منح الكومة الفرنسية اتخاذ الاجراءات الاستثنائية لحماية الأفراد والاقليم
قرار 08 أكتوبر 1958:إطلاق سراح أسرى الحرب لدى فرنسا.

*إعطاء صلاحيات كبيرة للسلطات العسكرية في السجن وإصدار الأحكام والتعذيب وحتى تدمير القرى دون عرض هؤلاء على المحاكم القضائية وهو ما وهو ما أداه فيرجيس في محاضراته ومداخلاته ومقالاته وكتبه.يُنظر:جاك فيرجيس، مرجع سابق،ص 224.

[2] نفسه.

[3] ياسمين كريمي، المعتقلون والاسرى أثناء الثورة الجزائرية1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، ،قسم التاريخ،جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله،2016-2017،ص 114.

و يعتبر فيرجيس الوجه الرمز لإستراتيجية قوية في إطار الدفاع عن المناضلين والمعتقلين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية، حيث حوّل هذه الأخيرة إلى منابر لمعاداة وإدانة النظام الاستعماري الفرنسي، وذلك برفض خيار دفاع التواطؤ الذي يهدف إلى تخفيف العقوبات على موكليه، ووضع إستراتيجية جديدة بالتنسيق مع فدرالية جبهة التحرير الوطني عُرفت بالمحاكمة القطيعة، أي رفض مجاراة سلطة الإستعمار في اضطهاد المعتقلين، وهي القطيعة مع الصمت الذي ساد مجريات القضايا السابقة، تأكيدا على حق الأمة الجزائرية في التحرر ضمن إطار جبهة التحرير الوطني[1].

وبهذه الاستراتيجية تمكن فيرجيس من فضح الاستعمار الفرنسي أمام الرأي العام العالمي، خاصة ما قام به الجنرال **ماسو** وماحدث في معركة الجزائر، التي كانوا يتغنون بها أمام العالم، حيث بينت استراتيجية فيرجيس أن المحكمة الدائمة للقوات العسكرية كانت تعسفية وغير مؤهلة، لأنها محكمة قوة استعمارية وهذا ما دفعه للدفاع المحكومين الجزائريين.[2]

وقد اعتمد فيرجيس أثناء مرافعاته على إظهار حقيقة المستعمر وممارساته الاضطهادية ضد الشعب والمُدانين الجزائريين في المعتقلات، حيث سعى إلى إطلاع الرأي العام العالمي بذلك من خلال التصريحات الصحفية التي قام بها وكذا اتصاله بمختلف الهيئات والمنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر وذلك بخصوص حكم الإعدام الصادر بتاريخ 1957/07/15 ضد المناضلة جميلة بوحيرد.

ونظرا للخبرة والبراعة التي كان يتميز بها فقد كان في كثير من الأحيان يسبب الإحراج للقضاة الفرنسيين الذين يقومون بمحاكمة المدانين الجزائريين، حيث ذكر سارج مورو في كتابه **محامون بلا حدود** واصفا دفاع فيرجيس عن المناضل الجزائري حمدوش العبدي سنة 1958 بقوله :"إن البراعة التي يتمتع بها الأستاذ جاك فيرجيس تبهرني بحق،

---

[1] على هارون، مصدر سابق،ص 05.

[2] عبد القادر تركي ، مرجع سابق ، ص 167.

فالرئيس **فيليب** قاضي من الصنف الرابع، سِمته الكبرياء تارة والجنوح إلى الإزدراء تارة أخرى، لكنه وجد أمامه خصما عنيدا على مستوى حجمه"، ويضيف:" الحديث عن جاك فيرجيس شيء خارق للعادة، فهو رجل لا يمكن تصنيفه ولا يمكن تشبيهه ولا يمكن اختراقه.. وعقيدته الوحيدة والمطلقة هي توظيف ما لديه من وسائل بقوة، اعتمادا على ذكاءه الخارق للعادة"[1]، فر غم حِنكة وذكاء القُضاة الفرنسيين إلا أن فيرجيس تمكن من منافستهم والتغلب عليهم في إطار دفاعه عن القضايا العادلة، وتمكن بفضل براعته ودفاعه عن شعب أعزل تواق للحرية من إثبات حقيقة وهمجية المستعمر الفرنسي وممارساته اللاإنسانية بالجزائر. وذلك بفضل ذكائه وامتهانه للقانون مما سبب في كثير من الأحيان الاحراج للقضاة الفرنسيين.

المبحث الثالث: دفاعه عن جميلة بوحيرد

أثناء الحقبة الإستعمارية تجند العديد من المحامين الفرنسيين للدفاع على الجزائريين، وساهموا في إخراج القضية الجزائرية من إطارها المحلي الضيق إلى المستوى العالمي الواسع، وذلك بعد أن آمنوا بعدالتها وجور وظلم بلادهم، وقد عمل هؤلاء المحامين على الدفاع والمرافعة لصالح المعتقلين الجزائريين متمسكين في ذلك بالقوانين والنُظم الإنسانية. مما أثار ضجة كبيرة داخل المحاكم الفرنسية .

وكما سبق وذكرنا أن من أنشط المُرافعين والذين شكلوا رعبا وزرعوا الإرتباك لدى سلطات فرنسا الاستعمارية هو المحامي فيرجيس، الذي دخل الجزائر سنة 1957 بعد تزايد جرائم بلاده في حق أبرياء كان جرمهم الوحيد المطالبة بالحرية والإنعتاق، حيث تكفل بالدفاع عن كل مظلوم ساهمت سلطات الإحتلال في محاولة القضاء على وطنيته ونضاله.

ومن أشهر المحاكمات التي عرفتها الثورة الجزائرية والتي برز فيها فيرجيس وأثبت قدرته الدفاعية وحنكته في تبرئة المتهمين الجزائريين، هي مرافعته لصالح جميلة بوحيرد

[1] سارج مورو،مصدر سابق،ص ص 130،137.

البطلة الجزائرية والمتهمة بتفجير مقهى ميلك بار[1] وسط مدينة الجزائر العاصمة بتاريخ 30 سبتمبر 1956، وكذا مقهى الكافيتيريا والكوك هاردي بتاريخ 26 جانفي 1957، وذلك في إطار معركة الجزائر المنظمة من طرف جبهة التحرير الوطني بقيادة ياسف سعدي وعلي لابوانت[2].

و بعد سلسلة متابعات تم القبض عليها بتاريخ 09 أفريل 1957، بعد ملاحقتها وتوجيه أصابع الإتهام إليها حيث اتُهمت بعدة قضايا أهمها:

- اقتناء المتفجرات.
- التورط بالقتل ومحاولة القتل والتدمير.
- التورط في تدمير المؤسسات بواسطة متفجرات.
- الانتماء إلى جمعية تخريبية[3].

و بعد ذلك قامت جبهة التحرير الوطني بتعيين المحامي جاك فيرجيس للدفاع عنها، وخبرته آنذاك لم تتجاوز18 شهرا بعد امتناع عدد من المحامين للدفاع عنها، أمثال المحامي **إيف آمبلار**من نقابة محامي باريس، الذي كان قد طلب مهلة 24 ساعة للإطلاع على ملف المتهمة لأنه لم يتمكن من حضور جلسات التحقيق، غير أن طلبه قوبل بالرفض من طرف المحكمة هذا دفعه للإعتذار عن الدفاع عنها.

كان قد بذل فيرجيس كل مافي وسعه لتنال بوحيرد حريتها فالقضية صعبة ومعقدة، وكل الأدلة تشير إلى إدانتها وتؤكد تفجيرها للمقهى خاصة مع اعتراف زميلتها **جميلة بوعزة** ضدها، الأمر الذي جعل السلطات الاستعمارية تستغل هذه القضية وتقدمها للرأي

---

[1] Jacques VERGES.le colonialisme en proces.Préface de Abdelaziz Bouteflika.Edition ANEP. 2006. p28.

[2] جورج أرنو،وجاك فيرجيس دفاعا عن جميلة،بطلة العرب في الجزائر،ط3،دار العلم للملايين، بيروت،1985،ص ص 7،11.

[3] علي هارون ، مصدر سابق،ص 46.

العام العالمي على أنها من أفعال التدمير والتخريب التي تقوم بها جبهة التحرير الوطني ضد المستوطنين الفرنسيين المدنيين[1].

اعترض جاك فيرجيس على وسائل التحقيق التي اتبعها المظليون ضد جميلة بوحيرد، وصرح بأن موكلته قد انتزعت منها الشهادة عُنوة وبصورة قمعية ووحشية، فهي قد عُذبت كما لم يعذب أحد حيث سُلطت عليها تيارات كهربائية على فمها وأذنيها وأنفها ومناطق حساسة من جسمها[2] ، غير أن المحكمة كذبت هذه الإدعاءات فحسب رأيها ليس هناك ما يؤيدها، عند ذلك طلب المحامي بأن تواجه موكلته فرقة المظليين لكي تتأكد المحكمة من أقواله غير أن هذه الأخيرة رفضت الطلب، وبعد جلسات محاكمة والتي امتدت أيام 11 و12 و13 جويلية صدر الحكم على جميلة بالإعدام بتاريخ 16 جويلية 1957[3] ، وتم إقرار تنفيذه في 07 مارس 1958.

و بسبب لا عدالة المحكمة فقد اِعترض فيرجيس على القرار الصادر وصار يصيح :" هل نحن هنا في محكمة عسكرية أم لقاء للسفاحين؟" خاصة بعد الفوضى التي أحدثها المظليون الحاضرون وهم يطلقون الشتائم على المتهمين ومحاميهم.

وفي الثامن من شهر أوت 1957 أعلنت محكمة الاستئناف العسكرية أن الحكم الصادر عادل تام الشروط.

وما كادت الصحف العالمية تنشر هذا الخبر، حتى أبدى الرأي العام العالمي بحكوماته وهيئـــــــــــــــــــاته وشعوبه استنكاره لهذا الحكم من خلال مظاهرات حاشدة مطالبا إبداله، حيث اجتمعت لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة بتاريخ 05 مارس 1958 لدراسة مأساة بوحيرد ، واتصلت العديد من الحكومات العربية بسفارات فرنسا

---

[1] عبد القادر تركي ، مرجع سابق ،ص 168.

[2] جورج آرنو،جاك فيرجيس، مصدر سابق،ص ص 8،9.

[3] مصطفى طلاس ،الثورة الجزائرية،تق بسام العسلي،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،دمشق،1984،ص 428.

ناقلة لها الرفض الشعبي للحكم الصادر[1]، كما وصلت برقيات تهديد من الجزائريين للسلطات الفرنسية في حالة تطبيق الحكم[2].

وكمحاولة من فيرجيس لإنقاذ بوحيرد من الإعدام، صرح بـــ: "أن المحاكمة ستبدأ الآن " فهو سيعمل على كشف الجرائم الاستعمارية والتجاوزات القانونية التي قامت بها فرنسا بالجزائر، وذلك من خلال الخطة التالية:

1- بث فيلم جميلة بوحيرد من إخراج يوسف شاهين للتعريف بالقضية على مستوى الوطن العربي.

2- توجيه رسالة في شكل كتاب من توقيعه رفقة الصحفي جورج آرنو للجنرال ديغول من تأليفهما يحمل عنوان **دفاعا عن جميلة في ديسمبر 1957.**

3-انتزاع تخفيض حكم الإعدام على بوحيرد من الرئيس الفرنسي **كوتي**، بسبب آلاف الرسائل الداعمة للقضية من مختلف مناطق العالم[3].

كما وجه نداء للجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ 03 مارس 1958 من أجل التدخل لوقف تنفيذ حكم الإعدام في حق كل الجزائريين. فمنذ بدء زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر للجزائر في فيفري 1955، اقتصر دورها على تفقد المعتقلات والسجون بالجزائر وفرنسا دون البحث عن أسباب الإعتقال، فحسب تصريحات فيرجيس فإن مهام اللجنة بالجزائر محددة باتفاق مع السلطات الفرنسية.

وبتاريخ 07 مارس 1958 قام رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد **ليوبولد بواسيه (Léopold Boissier)** بمراسلة الصليب الأحمر الفرنسي، وطلب منه التدخل لدى رئيس الجمهورية الفرنسية لصالح جميلة بوحيرد وزميلاتها، وجاء رده بتاريخ 11

---

[1] شريبط أحمد شريبط،كتاب جميلة بوحيرد، تص خليدة تومي، موفم للنشر، الجزائر،2012، ص430.

[2] جورج آرنو،جاك فيرجيس، مصدر سابق،ص 95.

[3] زهور شنوف،مرجع سابق، ص ص 128،129.

فيفري 1957 بأنه تلقى نفس البلاغ من الهلال الأحمر السوري بشأن قرار إعدام جميلة بوحيرد[1].

ونتيجة للضغوط الكبيرة والدور البارز الذي لعبه محامي الرعب كما أُطلق عليه، فقد تم إلغاء حكم الاعدام من طرف رئيس الجمهورية **كوتي** بتاريخ 13 مارس 1958، وقام بإرسال ملف القضية إلى لجنة العفو التابعة للمجلس الأعلى للقضاء بفرنسا، وتم استبدال حكم الإعدام بالنفي المؤبد مع الأعمال الشاقة[2]، وتم منع فيرجيس من دخول السجن لزيارتها.

كما دافع المحامي منصور عن المناضل **ياسف سعدي** عدو الجنرال **ماسو** خلال معركة القصبة، وتعتبر مرافعته إلى جانب مجموعة من المحامين عن أعضاء **شبكة جونسون،** من أبرز قضايا الدفاع عن القضية الجزائرية سنة 1960.

المبحث الرابع: صدى مواقف جاك فيرجيس في الوسط الفرنسي والتحديات التي واجهها:

كان اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954 بقيادة نخبة ثورية آمنت بالعمل المسلح كسبيل لاسترجاع السيادة الوطنية، غير أن السلطات الفرنسية تجاهلت هذه الأحداث واعتبرتها أعمال شغب نسبتها لجماعة عصابات خارجين عن القانون واعتبرت أن ما يحدث بالجزائر شأن داخلي فرنسي ستتكفل الحكومة بحله.

وفي هذه الظروف وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها في تحدي أمام الرأي العام العالمي وخاصة الأوربي، فحاولت التعريف بالقضية الجزائرية وتفنيد إدعاءات فرنسا وأجهزة مخابراتها، فراحت تكثف نشاطاتها الدبلوماسية من خلال الأعمال التي قادها الوفد الخارجي للثورة، الذي سعى إلى التقرب من الفرنسيين المناصرين للحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وخاصة المدافعين عن حقوق الإنسان من محامين أساتذة وأُدباء وذلك

---

[1] عاشور محفوظ ، مرجع سابق،ص 232،231.

[2] شريبط أحمد شريبط، مصدر سابق،ص 432.

لتأكيد عدالة القضية الجزائرية، حيث تطوع للدفاع عنها مجموعة من المثقفين من مختلف الاتجاهات، وساهموا في مساندة الجزائريين ضد سياسة بلدهم التعسفية، بدل الوقوف إلى جانب دولتهم[1].

وقد أثارت المواقف الفرنسية الداعمة للقضية الجزائرية والثابتة في توجهاتها وأفكارها، إستغراب الساسة الفرنسيين أمثال الجنرال سالان ، الذي كان مستغربا ومتسائلا عن الأسباب التي دفعت النخبة المثقفة في بلاده لاتخاذ هكذا موقف، حيث قال:" كيف استطاع الفرنسيون المثقفون والمُتعقّلون ظاهريا أن يصلوا إلى درجة الوقوف ضد وطنهم إلى جانب أعداء صريحين؟، وذلك لأن قناعاتهم السياسية بلا شك، دفعتهم لاستنتاج الطابع غير المعقول والهدام وغير المفيد للحرب الجزائرية، ألم يقل للمسلمين أن بإمكانهم اختيار ألا يكونوا فرنسيين؟ "[2].

ومن بين هؤلاء الفرنسيين الذين وقفوا ضد ظلم بلادهم، بل وساهموا في فضح سياستها أمام الرأي العام الأوربي والدولي المحامي جاك فيرجيس، ويمكن أن نستنتج أسباب دفاعه عن المدانين الجزائريين والقضية الجزائرية فيمايلي:

–قناعته بعدالة القضية الجزائرية ومطالب جبهة التحرير الوطني في تحقيق الحرية والاستقلال.

– طبيعة عمله كمحامي مهتم بالدفاع عن الحق، حيث أنه اعتبر مناضلي جبهة التحرير الوطني أصحاب الحق المسلوب.

فالمُعتقل لا يمثل وكيلا فقط بل يتوجب على المحامين الدفاع عنه، بل يشكل حالة خاصة يُستند عليها لإبراز وتطوير مبادئهم، وتلك ما تتبناها جبهة التحرير الوطني[3].

وقد اتخذ فيرجيس موقف ثابتا نابعا من حقد عميق ضد الاستعمار، لذلك كان متضامنا مع المتهمين الجزائريين، حيث تقول **زهرة ظريف** عنه:" لم يكن أحد يتصور أن هذا المحامي

---

[1] عبد القادر تركي ،مرجع سابق ،ص 169.

[2] جاك فيرجيس،مصدر سابق،ص 240.

[3] علي هارون، مصدر سابق،ص 611.

الشاب الذي أسسته بالخطأ ذات صباح من أيام أفريل...سيتجند روحا وجسدا في الكفاح الذي نخوضه، وأنه سيكشف ويفضح دون هوادة وبعزم وإصرار الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر، لينقذ بذلك العشرات من المحكوم عليهم بالاعدام"[1].

وقد لعب فيرجيس دورا كبيرا في كشف حقيقة الاستعمار الفرنسي وممارساته الخارقة للقانون الدولي، حيث كان له تأثير كبير على أوساط الرأي العام الفرنسي، الذي أصبح مهتما بمجريات حرب الجزائر، ونتيجة لذلك فقد ظهرت ردود أفعال مختلفة اتجاه ما يحدث بالجزائر، ومثال ذلك رد فعل الجنرال ديغول بعد قرائته لكتاب "**من أجل جميلة**" لفيرجيس وآرنو، حيث بعث برسالة في 08 ديسمبر 1957*[2].

و نتيجة لمواقف فيرجيس ونشاطه الكبير بالجزائر ومناداته بحق الجزائريين بالحرية والاستقلال، فقد تعرض للتهديد بواسطة رسالة مكتوبة من طرف مجهولين بالموت بتاريخ 13 ماي 1957، وتلقى رسالة أخرى بتاريخ 26 ماي رفقة مجموعة من المحامين أمثال: أوسيديك ، كوروجيه ، زافريان وغيرهم[3] ، وقد أُلقى عليه القبض نتيجة أعماله المناهضة لسياسة فرنسا وكذا مشاركته في مظاهرات ضدها، ثم أطلق سراحه بتاريخ 04 فيفري 1958، فقد كان صوته دائما مدويا ومرعبا لفرنسا لذلك فقد أُبعد عن الجزائر

ومُنع من دخولها وذلك بتاريخ 14 أوت 1959 نتيجة قيامه بنشاطات كثيرة تمس فرنسا وأهمها إعداده لملف عن المختفين الجزائريين الذي قدمه للجنة الدولية للصليب الأحمر[4].

ولم تكتف فرنسا بإبعاده عن الجزائر وفرنسا فقط بل قامت بمتابعته حتى خارج الحدود الفرنسية ، فعند إلقائه محاضرة ببروكسل، قام السفير الفرنسي بالاتصال برئيس ديوان وزير الخارجية البلجيكي موضحا له تحركات فيرجيس، وبأنه بعد أن أُبعد من

---

[1] عبد القادر تركي ،مرجع سابق،ص 170.

[2] *انظر رقم الملحق رقم03.

[3] جاك فيرجيس، مصدر سابق، ص ص 218،219.

[4] علي هارون،مصدر سابق، ص 607.

الكامرون، يقيم اليوم في ظروف غير قانونية بالكونغو البلجيكي، أي أنه حاول الضغط على السلطات البلجيكية لمنع ممارسة أنشطته ببروكسل[1] ،و صدر في حقه تقرير من الادارة العامة للأمن الوطني يحمل إعلام قضائي ضد فيرجيس بتاريخ 02 ماي 1960.

وصفوة القول فإن دفاع فيرجيس عن جبهة التحرير الوطني وعن جميلة بوحيرد ما هما إلا رمزا من رموزا نضال هذا الرجل الطويل في مناهضة الإستعمار، وتعريف الرأي العام لمدى ظلم وإجحاف الأحكام القضائية التي تصدر تحت ضغط السياسيين والعسكريين، وإذا كان موقف الرجل قد أثار إعجاب الرأي العام العالمي وشعوب المستعمرات، فإنه في الوقت نفسه قد سبب له الكثير من المتاعب والملاحقات، التي بدأت بالتضييق والعزل من العمل، ووصلت إلى درجة محاولة التصفية الجسدية.

[1] محمد بليل، مرجع سابق، ص14.

الخاتمة

الخاتـــــــــــمة

من خلال هذه الدراسة المتواضعة توصلنا إلى رصد عدة نتائج و التي يمكن إدراجها فـــي النقاط التالية:

– استطاعت الثورة الجزائرية أن تحقق نجاحات كبيرة ليس فقط في الجانب العســكري و السياسي و الدبلوماسي، بل أيضا في الجانب الإعلامي عندما نجحت في افتكــاك دعــم و تعاطف كبيرين من المثقفين الفرنســيين عمومــا و المحــامين الفرنســيين علــى وجــه الخصوص، و قد ترافق ذلك مع رغبة قادة الثورة في تعبئة كل الطاقــات و المجهــودات لخدمة أهدافها، و بطريقة ذكية نجحوا في توجيه هذه النخبة المساندة للثورة وفق ما يخدم قضيتهم العادلة.

– محاولة قادة الثورة التمييز بين وجهي فرنسا بين قادة سياسيين و عسكريين متعصــبين للجزائر فرنسية، يحاولون بكل الوسائل القضاء على الثورة، و بين وجه آخر لهــا يتبنــاه فصيل من المثقفين من إعلاميين و محامين يحاولون إبراز الوجه الآخر لفرنسا و المتمثل في الحرية و العدالة و احترام حقوق الإنسان، ووقوف هذا الفصيل هذا الموقــف الرائــع المساند للثورة دليل قاطع على عدالة القضية الجزائرية، التي دافعت عن قــيم وطنيــة و دينية وفي الوقت نفسه عن قيم إنسانية يتقاسمها الجزائريون مع شعوب العالم.

-نشاط المحامين وجهودهم في الدفاع عن القضية الجزائرية وعن المتهمــين والمســاجين الجزائريين، جعل السلطات الفرنسية تسارع في مطاردتهم وإلقاء القبض علــيهم، متهمــة إياهم بالمساس بأمن الدولة.

-ساهمت محاكمة شبكة جونسون في إعطاء دفع كبير للثورة الجزائريــة، وذلــك بزيــادة إلتفاف واقتناع اليساريين الفرنسيين بعدالتها، خاصة وأنها كسبت تأييدا وعطفــا كبيــرين حيث تحولت من محاكمة أعضاء الشبكة إلى محاكمة حرب الجزائر.

- يعتبر جاك فيرجيس من الشخصيات الفرنسية التي عايشت الإحتلال النـــازي لبلادهـــا، ومن بين المعارضين لسياسة فرنسا بالجزائر، نظرا لتشبعه بالمبادئ الإنسانية المســـتمدة من أفكار الثورة الفرنسية مما جعله يساند الشعب الجزائري ويدافع حقـــه فـــي الحريـــة، خاصة بعد أن اصطدم بالواقع المرير الذي فرضته بلاده على الجزائريين.

- إلتزام فيرجيس بالدفاع عن المعتقلين الجزائريين ونصرة القضية الجزائريـــة ووقوفـــه ضد ممارسات بلده الإضطهادية، عرضه لمضايقات كبيرة من السلطات الفرنسية وصلت إلى توقيفه عن عمله، وملاحقته حتى خارج الحدود الفرنسية.

-لم يكن فيرجيس مجرد محامي ملتزم بالدفاع عن موكليه من الجزائريين، بل كان أيضـــا مناضلا لصالح القضية الجزائرية فقد عمل على فضح السياسة الإستعمارية، التي مورست ضد المعتقلين الجزائريين داخل السجون الفرنسية من تعذيب وقتل وإخفاء، حيث تصادمت مبادئه المناهضة للإستعمار والمدافعة عن عدالة القضـــية الجزائريـــة بقـــوانين الهيمنـــة الإستعمارية.

- الدور الكبير لفيرجيس في إلتفاف الرأي العام العالمي حول القضية الجزائرية وتنديـــده بالأحكام الصادرة في حق المعتقلين الجزائريين، ومساهمته في إثبات جور وظلم المحاكم الفرنسية والأحكام القضائية، ونجاحه في إلغاء وتغيير الأحكـــام الصـــادرة ضـــد بعـــض المناضلين أمثال جميلة بوحيرد، حيث أبطل حكم الإعدام الصادر في حقها.

- كان نشاط فيرجيس والمحامين الفرنسيين بالجزائر يتقاطع مـــع مبـــادئ ج.ت.و، هـــذه الأخيرة التي كانت تسعى إلى خلق تيار فرنسي منـــاهض للإســـتعمار وداعـــم للقضـــية الجزائرية، وقد نجحت في ذلك من خلال تأسيس المحامين الفرنسيين لمجموعة المحـــامين المرتبطين بـــ ج.ت.و وبالتالي فإن نشاط فيرجيس لصالح القضية الجزائرية يعتبر مكسب

لصالحها، فهو بذلك ساهم في خلق فئة من المثقفين _وهم المحامون_ المناهضين للإستعمار.

- ساهم فيرجيس في تأجيج شعوب العالم ضد سياسة فرنسا الإستعمارية خاصة بعد كشفه لشهادات مناضلي ج.ت.و في المعتقلات والسجون وأماكن التعذيب السرية.

- سعي المحامين الفرنسيين للدفاع عن المعتقلين الجزائريين، كان بهدف كشف السياسة الإستعمارية، وتحقيق العدالة، وبعث المبادئ الإنسانية.

الملاحق

الملحق رقم 01

Jacques Verges

الملحق رقم 02

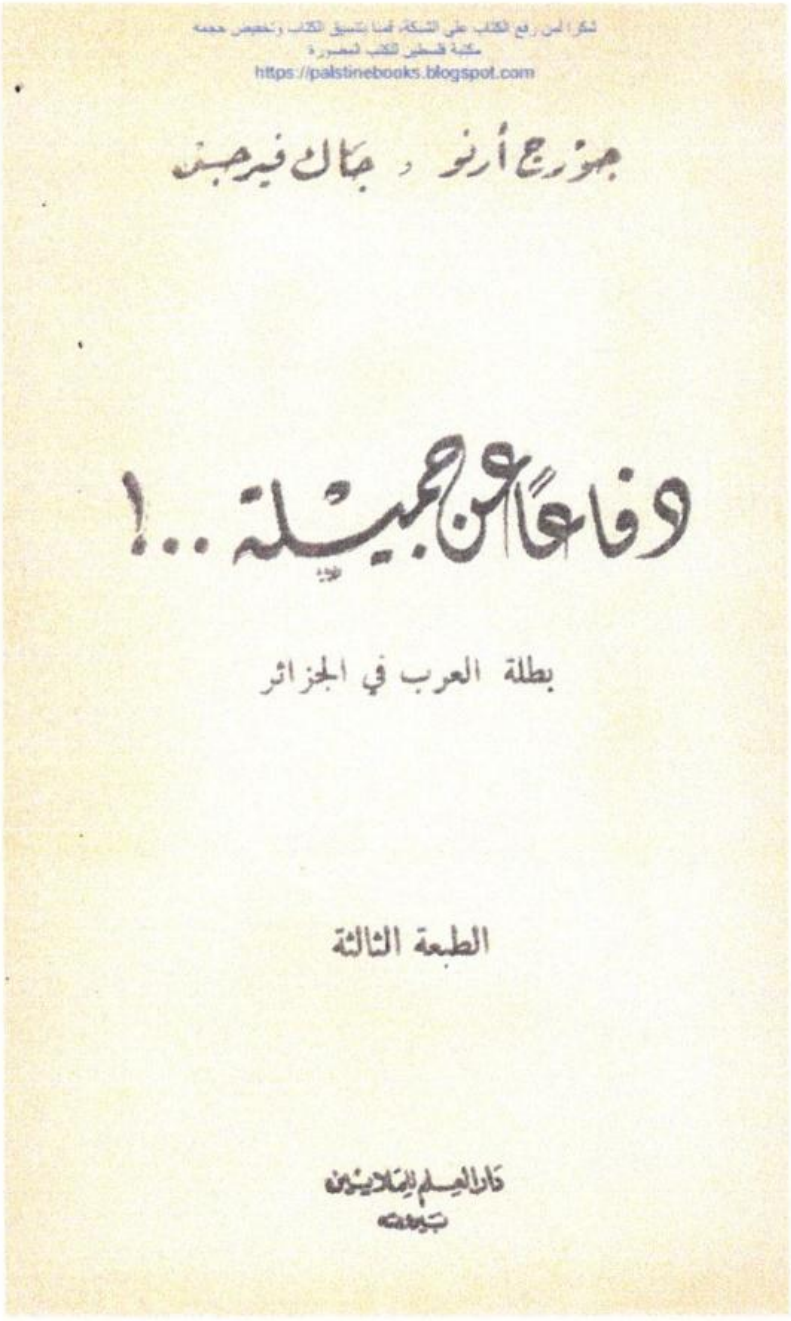

الملحق رقم 03:

رسالة إلى السيدين جورج آرنو و جاك فيرجيس في 08 كانون الأول/ديسمبر 1957

أيها السيدان:

أتوجه لكما بالقول أني قرأت باهتمام وليس دون تأثر، كتابكما الصغير" من أجل جميلة بوحيرد"

إنني أعلم –هل أقول "بالتجربة"؟ – أن كل مأساة فرنسية هي عالم من المآسي البشرية، و غير مفيد إخفاؤها أو تشويهها، في هذه النظرة على الأقل، لا يمكن لصراحتكما البليغة أن تدع أحدا دون مبالاة.

تفضلا أيها السيدان بقبول مشاعري الفضلى و المميزة جدا.

شارل ديغول.

لك مني أيها السيد فيرجيس ذكرى وفية.

جاك فيرجيس، مصدر سابق، ص 213.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: /2021

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): ماضوي نعيمة

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119734801

الصادرة بتاريخ: 2021/02/13 عن دائرة: صالح باي

المسجل بكلية: العلوم الانسانية والاج قسم: التاريخ.

تخصص: وطن عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 043083785

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه).

عنوانها: موقف المحامين الفرنسيين من الثورة الجزائرية
-جاك فيرجيس أنموذجا-

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2021/06/07

امضاء المعني (ة):

ماضوي نعيمة
119734801
2021/02/13
صالح باي
2021/06/07
رئيس المجلس الشعبي البلدي
مندوب الملحقة الادارية راس ايسلي
زيان عبد الكريم

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: موقف المحامين الفرنسيين من الثورة الجزائرية
حالة فرحات أمودجا

إعداد الطلبة:

1- ماضوي نعيمة رقم التسجيل: 043083785

2- / رقم التسجيل: /

القسم: تاريخ **الشعبة:** **التخصص:** وطني عربي معاصر

إشراف: ساحي عاشور **الرتبة:** أستاذ محاضر أ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

د/بوقزولة عبد المالك

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أ. المصادر:

1. الإبراهيمي أحمد طالب، رسائل من السجن(1957-1961)،تع الصـــادق مـــازيغ،دار الأمة، الجزائر،2008.

2.أجيرون شارل روبير، تايخ الجزائر المعاصرة، تر عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت باريس، 1982.

3. آرنو جورج وفيرجيس جاك، دفاعا عن جميلة بطلة العرب في الجزائر، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1985.

4.بيجو مارسيل، محاكمة جونسون، تر عبد السلام عزيزي، دار لقصبة للنشر، الجزائر، 2012.

5.حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2006.

6.خياطي مصطفى، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر عياد قندوز فوزية، دار هومة الجزائر، 2015.

7.علاق هنري، عودة إلى الاستنطاق حوار مع جيل مارتن، تر مصطفى وليد عبد الخالق، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2011.

8.فيرجيس جاك، جرائم الدولة الكوميديا القضائية، تع حسين حيدر، ط1، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت لبنان، 2004.

9.قروج جاكلين، مداشر وسجون، تر نسيمة مسعيد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013.

10.كوبون هنري، محامي الفلاقة، كق عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005.

11.مورو سارج، محامون بلا حدود مجموعة من المحامين البلجيكيين وثورة التحرير، تق علي هارون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

12.هارون علي، الولاية السابعة حرب ج.ت.و داخل التراب الفرنسي 1954، 1962 تر الصادق عماري ومصطفى ماضي، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

المصادر باللغة الفرنسية:

1.Haroun Ali, la 7e wilaya la guerre du FLN en France 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2005.

2.Verges Jaques, le colonialisme en procés, Préface de Abdelaziz Bouteflika, Edition ANEP, Alger, 2006.

ب. المراجع:

1.أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962، د.ط، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009.

2.إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

3.بزيان سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.

4.تينو سيلفي، عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر، كق جان جاك بيكير، تر عمر لحسن، دم، 2013.

5.الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014.

6.شربيط أحمد شربيط، كتاب جميلة بوحيرد، تص خليدة تومي، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

7.الصديق محمد الصادق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دط، دار هومة للطباعة والنشر.

8.طلاس مصطفى، الثورة الجزائرية، تق بسام العسلي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1984.

9.عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، ــتق محمد العربي ولد خليفة، دار الهدى، الجزائر، 2005.

10.العسلي بسام، جيش التحرير الوطني الجزائري، ط1، دار النقاش للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 2004.

11.العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1945، ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2000.

12.قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، تر العربي بونيون، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

13.قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

14.المحامي زيبحة زيدان، جبهة التحرير الوطني _جذور الأزمة_دط، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

15.منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962.دط،دار التنوير،الجزائر،2013.

16.هامون هرفي وروتماك باتريك، حملة الحقائب، المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر 1954-1962، تر حسين العودات ونور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان.د ت.

17.وقواق عبد القادر، المرافعة الكبرى المحاكمة الكبرى للمنظمة السرية بوهرانفي 06مارس 1951، منشورات دحلب، الجزائر، 1993.

قائمة المصادر والمراجع

الأطروحات والرسائل:

أولا: الدكتوراه:

1.إيدو شعبان، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوربا الغربية 1957-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة بلعباس، 2017-2018.

2.بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة التحريرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.

3.الصادق عبد المالك، المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة2018-2019.

ثانيا: الماجستير:

1.بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

2.كريمي ياسمين، المعتقلون والأسرى أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة ماجستير قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2016-2017.

ثالثا: الماستر:

1.لغرابة لبنى، المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية، فرانسيس جونسون أنموذجا 1955-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي 2018-2019.

2.وشان حمزة، صورة الجزائر في أدب ألبير كاهو وجون بول سارتر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الأدب العربي، قسم اللغة العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015.

المقالات والمجلات:

1.بليل محمد، مناصرة المثقفين الفرنسيين للثورة الجزائرية 1954-1962 أمام الرأي العام البلجيكي، قراءة في وثائق أرشيفية، مركز جيل البحث العلمي، ع 34، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017.

2.بوهند خالد، النخبة الفرنسية المثقفة المناهضة للاستعمار، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع6، جامعة ابن خلدون تيارت، 2013.

3.تركي عبد القادر، المحامون الفرنسيون ودورهم في الدفاع عن مناضلي الثورة الجزائرية، مجلة آفاق علمية، مج 13، ع 01، جامعة حمّة لخضر، الوادي، 2021.

4.زبير رشيد، موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013.

5.شقرون أحمد، حاملوا الحقائب، مجلة المصادر، ع14، المركز الوطني للدراسات والبحث الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي 2، 2006.

6.عسّال نور الدين، المثقفون الفرنسيون والتعذيب، المجلة الخلدونية للعلوم الإنسانيةوالاجتماعية،ع7، جامعة بن خلدون.2017.

7.محفوظ عاشور، نداء صديق الثورة الجزائرية جاك فيرجيس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مجلة العلوم، ع1، ج1، جامعة الشلف، 2017.

8.مقلاتي عبد الله، المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية، فرنسيس جونسون نموذجا، مجلة المصادر، ع21، قسم التاريخ،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2010.

قائمة المصادر والمراجع

الموسوعات والقواميس:

1.خطاب رشيد، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية، قاموس بيوغرافي، تر مصطفى ماضي، دار خطاب، الجزائر، 2013.

2.خطاب رشيد، الخاوة والرفاق قاموس بيوغرافي للجزائريين ذوي الأصل الأوربي واليهودي والحرب التحريرية الجزائرية(1954-1962)،تر محمد رضا بوخالفة ونسرين لولي،دار خطاب،الجزائر،2013.

3.شنوف زهور، جاك فيرجيس المحامي الذي عرى جرم فرنسا، موسوعة الكلمة والرصاصة مثقفون كتبوا الثورة، منشورات Anep الجزائر، 2016.

4.طرابيشي جورج، معجم الفلاسفة، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2006.

5.عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، 1954-1962، تر عالم مختار، دار القصبة للنشر، 2007.

القواميس باللغة الفرنسية:

1.Khettab Rachid, les amis des frères, Dictionnaire biographique des soutiens internationaux à la lutte de libération nationale Algérienne, les Editions Dar Khettab, 2012.

المواقع الالكترونية:

1-http://www.radiologerie.dz

تاريخ الإطلاع: 21 مارس 2012، 15:47.

2-http://www.aljazeera.net

تاريخ الإطلاع: 9مارس 2021، 18:34.

3-http://www.Mendes France.fr

تاريخ الاطلاع 21 مارس 2021، 20:37.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان **الصفحة**

شكر و عرفان

إهداء

قائمة المختصرات

مقـدمة أ- هـ

الفصل التمهيدي: الثورة الجزائرية محليا و صداها العالمي.

المبحث الأول:التحضير للثورة. 06

المبحث الثاني:انطلاق الثورة. 08

المبحث الثالث: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة. 09

الفصل الأول: المحامون الفرنسيون و الثورة الجزائرية.

المبحث الأول: أهمية المحاماة خلال ثورة التحرير. 20

المبحث الثاني: موقف المحامون الفرنسيون من القضية الجزائرية. 21

المبحث الثالث: المحامون الفرنسيون و شبكة جونسون. 24

المبحث الرابع: موقف فرنسا من المحامين الفرنسيين المدعمين للقضية الجزائرية. 31

الفصل الثاني: مواقف فيرجيس و التحديات التي واجهته في سبيل دعمه للثورة.

المبحث الأول:مولده و نشأته. 37

المبحث الثاني: دفاعه عن القضية الجزائرية. 43

المبحث الثالث: دفاعه عن جميلة بوحيرد. 49

- المبحث الرابع:مواقف فيرجيس في الوسط الفرنسي و التحديات التي واجهته 53
- خاتمـة 58
- الملاحـق 62
- **قائمة المصادر و المراجع** 68

ملخص:

شهدت الثورة التحريرية الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954 إلى غاية الإستقلال سنة 1962،دعم العديد من الأطراف الفرنسية لها والتي ضغطت على حكومتها لتطبيق القانون الدولي الإنساني بالجزائر، من خلال مجموعة من المحامين الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية الدفاع عن المُدانين الجزائريين من جبهة التحرير الوطني، ولعل أبرزهم المحامي "جاك فيرجيس" الذي كرّس مهنته لكشف السياسة الاستعمارية بالجزائر، والدفاع عن المُعتقلين والمحبوسين الجزائريين بالسجون الفرنسية، وقد كان له دور كبير في تدويل القضية الجزائرية، والذي كان عنوان مذكرتنا.

الكلمات المفتاحية: السياسة الإستعمارية – الثورة الجزائرية –المحامون – المدانون – المعتقلون – العدالة.

Résumé :

Depuis son déclenchment . le 1er novembre 1954 .la révolution ou guerre de liberation algérienne avait été soutenue par de nombreux partis français qui ont exercé une pression sur leur gouverment pour qu'il applique le droit international de l'homme en Algérie.Par l'intermédiare d'un groupe d'avocats qui ont pris la responsabilité de défendre les condamnés algériens du F.L.N. Celui qui avait le plus de poids l'avocat Jacques Verges.qui a consacré sa profession pour divulguer la politique coloniale en Algerie et pour défendre les détenus algériens et des prisonniers dans les prisons françaises.Il a joué un rôle majeur dans l'internationalisation de la cause algérienne :qui est le titre de notre mémoire.

Les mots clés ;

Politique coloniale – La Révolution algérienne – Avocats – condamnés – Détenus-Justice.

تم بحمد الله